

فكتور عياضونينكو

تخطى الرأس مالية

فكتور يا هونينو

تخطى الرأسمالية

المؤلف

ولد فكتور ل . نياجونينكو عام ١٩٢٠ . وهو يعد من كبار
الثقاة السوفيت في مشاكل التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان التى
تحررت حديثا . وفى عام ١٩٦٣ قدم رسالته للحصول على درجة
الدكتوراه فى الاقتصاد . وذلك فى معهد الاقتصاد الدولى والعلاقات
الدولية بأكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتى

ولقد ألف عدداً من الكتب ترجم بعضها إلى مختلف اللغات الأجنبية
وهذه الكتب هى :

« الشعوب المضطهدة تكسر قيود الامبريالية . » ١٩٥٥

« حروب ومستعمرات » ١٩٥٧

« إنهار النظام الاستعمارى للامبريالية . » ١٩٦١

« دور البلدان الأقل تطوراً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى »

(بالاشتراك مع ف . ف . ريمالوف) . ١٩٦١

فهرست

٩	مقدمة
١١	(١) التطور غير الرأسمالى ودلالاته التاريخية .
١١	— ماهو الشكل التقدمى للنظام الاجتماعى ؟
	— هل تستطيع الدول أن « تترك جانبا » بعض مراحل
١٤	التطور الاجتماعى ؟
	— ترابط الثورات الوطنية - الديمقراطية والثورات
١٧	الاشتراكية .
١٩	(٢) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى .
٢٠	— برنامج التطور غير الرأسمالى .
٢٢	— الاصلاحات التدريجية .
٢٤	— تأييد من الشعوب الأكثر تطورا .
٢٦	— مراعاة الظروف والعادات المحلية .
٢٩	— حل المشكلة الزراعية .
٣٤	— سمات مميزة للتصنيع .
	(٣) الحاجة إلى تطور غير رأسمالى فى عصرنا . وإمكانية
٣٨	هذا التطور .

- الطريق غير الرأسمالى ... مرحلة إنتقالية إلى الاشتراكية . ٣٨
- ظروف دولية مواتية . ٤١
- عدم صلاحية الرأسمالية . ٤٣
- ضرورة الطريق غير الرأسمالى . ٤٥
- أى طريق نختار ؟ ٤٦
- (٤) الاضطلاع بالمهمات الوطنية — الديمقراطية أساس التطور غير الرأسمالى . ٤٩
- المهمات الوطنية الديمقراطية التى تضطلع بها البلدان المتحررة حديثاً . ٤٩
- حدود الاحتكارات الأجنبية . ٥٢
- تأميم الممتلكات الأجنبية . ٥٥
- استغلال رأس المال الأجنبى . ٥٩
- البرامج الديمقراطية للاصلاح الزراعى . ٦٤
- صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية ٧٠
- (٥) الجبهة الوطنية الديمقراطية للتحدة . ٧٣
- مجال توحيد القوة التقدمية ٧٤
- تركيب الجبهة للتحدة . ٧٧
- قيادة الجبهة للتحدة . ٧٨
- دور الفلاحين . ٨٠
- البرجوازية الصغيرة والمتقنون فى المدن . ٨٣

- الثورة ورجال الدين . ٨٦
- الجبهة المتحدة والبرجوازية الوطنية . ٨٧
- (٦) الدولة الوطنية الديمقراطية هي الشكل السياسي للتطور
غير الرأسمالي ٩٢
- مهام الدولة الوطنية الديمقراطية . ٩٣
- الطابع الانتقالي للدولة . ٩٦
- مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية . ٩٨
- الأساس الاقتصادي للدولة الوطنية الديمقراطية . ١٠٣
- قطاع الدولة والتعاونيات . ١٠١
- الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية . ١٠٦
- خاتمة ١٠٩



مقدمة

يتميز منتصف القرن العشرين بانهيار النظام الإمبرياري وتحرير شعوب آسيا ، وأفريقية من الاستعباد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي فرضته عليهم حفنة من الدول الإمبريالية . واليوم ، تواجه البلدان التي تحررت حديثاً قراراً حاسماً ، حول اختيار الطريق الذي سيسير فيه تطورها الاجتماعي ، والاقتصادي في المستقبل : ولهذا القرار أهميته القصوى سواء في المجال النظري ، أو المجال التطبيقي كذلك فإن إقدام هذه الشعوب على اختيار طريق تطورها (الطريق الرأسمالي أو الطريق غير الرأسمالي) له أيضاً دلالة دولية الماثلة . ويتعلق هذا باحتمالات تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ، وسرعة تطور الجنس البشري ككل .

ومما يجعل هذه المشكلة أكثر إلحاحاً أنها أصبحت مشكلة فعلية بالنسبة لشطر كبير من الجنس البشري هل يتعين على البلاد المتحررة حديثاً أن تحذو البلاد الرأسمالية للتطورة ؟ أم يتعين عليها أن تتجه على الفور - إلى الرأسمالية ؟ إن كل طبقة وكل حزب يقترح برنامجاً وحلوله ، مثال هذا أن الإحتكارات الرأسمالية ، والعالم الرأسمالي برمته يضغط على البلاد المتحررة حديثاً كي تسير في الطريق الرأسمالي . أما جماهير الشعب ، وكثير من قادة حركة التحرير الوطني فيشيرون بالتقدم في طريق آخر . وهناك ، في نفس الوقت ، من يقترح برامج ومشروعات معتمدة ، برامج ومشروعات لا يستطيع أن يفهمها بأسهولة أناس يفتقرون

إلى الخبرة السياسية ، اناس لا يدركون - بصفة دائمة - نواحي قوتهم
ونواحي ضعفهم ،

وهذا الكتيب يبحث في التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالي ،
ويعرض لمشا كل نظرية معنية تجابه الشعوب التي تختار اليوم الطريق
الذي ستتقدم فيه اجتماعياً ، وإقتصادياً . ونأمل أن يكون هذا الكتيب
عونا للقارئ على تكوين آرائه الخاصة في أكثر الطرق والوسائل
تقدماً ، من أجل التعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان
المتحررة حديثاً .

(١) التطور غير الرأسمالى ودلالته التاريخية

ماهو الشكل التقدى للنظام الاجتماعى

من الأمور المعترف بها أن الرأسمالية نظام أكثر تقدماً من الاقطاع وأن الاقطاع كان أكثر تقدماً من نظام العبودية والنظام القبلى . ومع ذلك فإن مزايا وعيوب شكل أو آخر من أشكال التنظيم الاجتماعى للمجتمع يجب بحثها على ضوء ظروف تاريخية محددة . وبالنسبة للدول المتحررة حديثاً يمكن تصوير هذه المشكلة على النحو التالى : هل يستطيع التطور الرأسمالى أن يقضى على التخلف والفقر الطويل الأمد الذى تعاني منه الجماهير؟ هل يستطيع أن يفعل ذلك فى أقصر فترة تاريخية ممكنة ؟ هل يستطيع أن يضمن ارتفاعاً عاماً فى مستوى المعيشة ، وفى ثقافة الشعوب ، وفى الاستقرار السياسى ، والإستقلال ، فى البلاد النامية ؟

من الملاحظ ، فى عصرنا هذا المتسم بالتقدم السريع ، أن التطور البطيئ . معناه الإبقاء على التأخر فإذا إتبعنا البلاد المتحررة حديثاً أساليب التطور ، الرأسمالية ، فإنها لن تصل إلى المستوى الاقتصادى المتطور إلا بعد عشرات السنين . ولن نختزل هذه الفترة إلا بتطبيق نظام اجتماعى اقتصادى متطور جداً وتقدى جداً .

إن مضمون وطابع أى فترة من فترات التاريخ العالمى إنما يتحدد — قبل كل شئ — بنظام الإنتاج . وهنا نجد أن من الخطأ أن نحدد أى أسلوب من أساليب الإنتاج أكثر تقدماً بالرجوع إلى تقديرات حسائية فقط ، أو الاكتفاء بالقول بأن شطراً كبيراً من الجنس البشرى يعيش فى ظل نظام معين فى فترة زمنية معينة . ذلك أن مثل هذا المنهج — المتسم بضيق الأفق — سيؤدى إلى أخطاء فى مجال النظرية ومجال التطبيق . وفى مطلع القرن العشرين ، وقبل إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى فى روسيا ، كان ثلثا سكان الارض يعيشون فى بلاد تسودها أساليب ما قبل الرأسمالية فى الإنتاج . لكن هل نستطيع أن نقول إن الاقطاع هو الذى كان يسود تلك الفترة ؟ لا .. كانت تلك الحقبة حقبه سادت فيها الرأسمالية ووصلت إلى أعلى مراحل تطورها وصلت إلى : الاستعمار . كذلك لا تزال بعض العلاقات القبلية تسود عدداً من البلاد . لكن ، هل معنى هذا أن علينا أن نوصيها بتطبيق نظام الاقطاع ؟ ومن ناحية أخرى : أى نظام اجتماعى يتلاءم — أكثر من غيره — مع مصالح شعوب هذه البلاد : الرأسمالية أم الاشتراكية ؟

إن أسلوب الإنتاج الذى يستجمع قواه على نطاق عالمى ، هو أسلوب تقدمى لفترة محددة من الزمن إنه يحدد المضمون الأساسى ، ويحدد الاتجاه الأساسى والملاح للميزة الأساسية لتطور الإنسان فى هذه الفترة من الزمن .

والرأسمالية ، كنظام اجتماعى ، قد دخلت بالعمل مرحلة أفولها . إنها عاجزة ، بصفة عامة ، عن تحقيق معدلات التطور التى يكفى ارتفاعها

لضمان تحول سريع من التخلف إلى التقدم . كذلك لا تستطيع الرأسمالية أن تحل تلك المشكلة الهامة ، ، مشكلة العمالة . إن التطور الرأسمالي يخدم مصالح مجموعات محدودة نسبياً . وهو يستطيع أن يحقق شيئاً من التقدم في قطاعات فردية في الاقتصاد الوطني . لكنه لا يستطيع أن يكفل لجمهرة الناس ذلك المستوى العيشي الذي يطمحون إليه .

وفي يومنا هذا نجد أن الاشتراكية ، لا الرأسمالية ، هي أكثر أشكال التنظيم الاقتصادي تقدماً . والتجربة التي مر بها الاتحاد السوفيتي ، والبلاد الاشتراكية الأخرى ، تدل على أن الاشتراكية تستطيع أن تقضي على التخلف والفقر الاقتصادي في أقصر فترة تاريخية ممكنة . إن الاشتراكية تكفل فرصاً — لم يسبق لها مثيل — لتطوير القوى الإنتاجية . إنها النظام الاجتماعي للمستقبل .



هل تستطيع الدول أن « تترك جانباً »

بعض مراحل التطور الاجتماعى

يرينا التاريخ أن الجنس البشرى — ككل — يمر فى تطوره
بمراحل تاريخية طبيعية معينة لا يستطيع تفادياها عادة .

هل ينطبق هذا القانون على كل بلد ؟ يرينا التاريخ أنه إذا فهمت
شعوب كل بلد على حده القوانين الطبيعية التى تحكم تطورها ، فإنها
تستطيع أن تختزل وتقلل آلام المخاض التى تصاحب النظام الاجتماعى
الجديد الأرقى .

إن المصائر التاريخية للشعوب ليست متشابهة فبعض الشعوب شقت
طريقها إلى الأمام شقاً ، وحقت بسرعة أعلى مراحل التطور فى ظل
نظام اجتماعى معين . هذا بينما ظلت شعوب أخرى بلا تغير ، وظلت
فى المؤخرة . أما الشعوب المتخلفة ، التى تطور قواها الإنتاجية على
غرار البلاد المتقدمة ، فإنها تتقدم بسرعة نسبياً . ومع ذلك فإن انتقال
البلدان المتخلفة إلى نظام اجتماعى أرقى — دون المرور بالمرحلة الوسيطة —
لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استنفدت هذه المراحل الوسيطة إمكانياتها
التقدمية ، وتطورت العلاقات الاجتماعية الجديدة الأكثر تقدماً ،
تطورت بشكل كامل فى البلدان التقدمية . إن البلاد المتخلفة « تخطت »
تلك المراحل الاجتماعية والاقتصادية من تطور الجنس البشرى ، تلك

المراحل التي استنفدت نفسها تاريخياً تلعب الدور الذي يلعبه أكثر النظم تقدماً في زمنها . وعلاوة على هذا — ويجب أن نهتم بهذه النقطة — فإن انتقال البلدان المتخلفة إلى علاقات إجتماعية أكثر تقدماً كان يتم أحياناً حتى قبل أن تكتمل لهذه البلدان الدورة الكاملة لتطور العلاقات الاجتماعية ، الخاصة بالمرحلة السابقة .

ويجب أن نلفت النظر إلى أننا حين ندرس تاريخ تطور المجتمعات قبل المرحلة الاشتراكية نلمس ندرة في عدد البلاد التي « تجاهلت » المراحل الوسيطة للتطور الاجتماعي وعندما كانت الرأسمالية في أوج سلطانها لم تظهر حالة من هذه الحالات قط . وإنما حدث العكس : كان هناك سلب سافر واستغلال بشع لشعوب البلدان المستعمرة ، على يد حفنة من الأمم « المتمدينة » وتسبب هذا في عرقلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب المستعبدة .

وبظهور الاشتراكية بعد انتصار الثورات الاشتراكية في عدد من البلاد ، عظمت — الى حد كبير — الفرص المتاحة أمام الدول الفتية كي تتطور في طريق غير رأسمالي . ووجدت شعوب الدول الآخذة في النمو حليفاً قوياً في الطبقة العاملة بالبلاد التي كانت قد سارت بالفعل في طريق التطور الاشتراكي .

وجدير بالذكر ان المشكلة الخاصة بأسلوب التطور لا تجابه الاقتصاديات السابقة على المرحلة الرأسمالية فحسب ، وإنما تجابه أيضاً الاقتصاديات التي ظهرت فيها بالفعل مخلفات العلاقات الرأسمالية . وتسطيع

الشعوب التي تمر بالمراحل السابقة على المرحلة الرأسمالية في العلاقات الاجتماعية أن تنحطى المرحلة الرأسمالية معتمدة على تأييد الدول الاشتراكية . كما أن شعوب البلدان التي تتطور فيها الرأسمالية تطوراً بطيئاً تستطيع أن ترفض الطريق الرأسمالي وتتجه الى الطريق الاشتراكي . ومن الممكن ، في مثل هذه البلاد ، الانتقال مباشرة الى الإنتاج الاشتراكي دون المرور — بالضرورة — في المرحلة الرأسمالية .

ترابط الثورات الوطنية - الديمقراطية

والثورات الاشتراكية

إن مشكلة التطور غير الرأسمالي للبلاد المتخلفة اقتصادياً ترتبط — بشكل وثيق — بالتقدم من ثورة التحرير الوطني ، والثورة الوطنية — الديمقراطية — إلى الثورة الاشتراكية . نحن هنا أمام مظهرين لعملية واحدة . إن التطور غير الرأسمالي هو العملية الثورية للتحويل التدريجي للمنتظم لثورة التحرير الوطني إلى ثورة اشتراكية ، وذلك عن طريق عدد من المراحل الوسيطة . وفي البلدان التي لا تكون فيها الظروف مواتية بعد أمام سيادة الطبقة العاملة تدريجياً ، تتضمن هذه العملية عدة مراحل من التقدم السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي . إن مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي ، والمسا كل الخاصة بتحقيق الأهداف الديمقراطية العامة ، وتربية الشعب أيديولوجياً وثقافياً ، كل هذه المشاكل لا تحل في فترة الانتقال صراحة ومباشرة عن طريق إقرار حكم الشعب وإنما تحل تدريجياً ، في خلال عدد من المراحل الوسيطة .

ثمة سمة تميز التطور غير الرأسمالي . خلال هذا التطور لا تتحقق المهام الديمقراطية العامة وحسب ، وإنما تتحقق أيضاً بعض مهام الثورة الاشتراكية . ولا يقتصر الأمر على القضاء على البقية الباقية من رواسب

الروابط الاقطاعية وانما ينحصر الشكل الاقتصادي الرأسمالى (١) فى الاقتصاد ، وكثيراً ماتم تصفيته عن طريق تأمين رأس المال الأجنبى ، والحد من نشاط رأس المال الوطنى الخاص .

ومن هنا نلاحظ أن الدولة - خلال التطور غير الرأسمالى - تنتهج سياسة اجتماعية اقتصادية تستهدف القضاء على الاستغلال الامبريالى وعلاقات ما قبل الرأسمالية ، كما تستهدف الحد من الرأسمالية وتشجيع أشكال الاقتصاد فى القطاع العام (ملكية الدولة والتعاونيات) بكل وسيلة ممكنة .

ولقد تأكدت هذه البادىء النظرية وثبتت صحتها عن طريق تطبيق بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى عدد من البلدان الاشتراكية الأخرى .

(١) طراز للعلاقات الاقتصادية يقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية . وهناك خمسة أشكال من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية :

(١) الاقتصاد الطبعى الذى يقوم على أساس الملكية الشخصية (أو العائلية) ، وتناج هذا الاقتصاد لايبيع وإنما يستغل داخل المنزل .
(٢) إنتاج سلع على نطاق صغير - ويقوم على الملكية الشخصية أو العمل الشخصى . ولا يقتصر الإنتاج على الاستهلاك الشخصى وإنما يباع أيضاً فى السوق .

(٣) رأسمالية خاصة - وتقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما تقوم على استغلال المال الذين يعملون بأجر .

(٤) رأسمالية الدولة - وتقوم على ملكية الدولة ، مع سيادة للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

(٥) الشكل الاشتراكى - ويقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج مع سيادة لأشكال الاشتراكية للملكية (ملكية الدولة والتعاونيات وممتلكات المزارع الجماعية) .

(٢) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى

لم تعد هناك مجرد أمثلة نظرية ، وإنما هناك أمثلة عملية على تحول الشعوب المتخلفة اقتصادياً إلى الاشتراكية دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالى . ونحن إنما نشير هنا إلى تجربة الجمهوريات السوفيتية فى الشرق وتجربة جمهورية الصين الشعبية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية - وكل هذه الدول تقدمت فى طريق غير رأسمالى . وليس من شك فى أن دراسة هذه التجربة ستهم ، وتفيد ، الشعوب التى تواجه الآن عملية إختيار الطريق الذى ستقدم فيه اجتماعياً واقتصادياً ومن أجل هذا سنعرض ، فى إيجاز ، لتجربة الجمهوريات السوفيتية الشرقية .

وتهمنا هنا تجربة الجمهوريات السوفيتية فى أواسط آسيا الوسطى وكازاخستان ، والقوقاز ، والشمال الأقصى .. التى كانت شعوبها ، قبل ثورة أكتوبر ، متخلفة كثيراً عن شعوب أواسط البلاد ، سواء فى مضمار التطور الاقتصادى أو الثقافى . وسبب أهمية هذه التجربة أن التطور حدث على أرض بلد هائل فى الحجم ، تقطنه شعوب مختلفة الأعناس والقوميات . وواجهت هذه الشعوب مهمة التطور الاجتماعى والاقتصادى على أسرع نحو ممكن .

برنامج التطور غير الرأسمالي

إن البرنامج الذي سارت عليه شعوب الجمهوريات السوفيتية في الشرق للتحول إلى الطريق الاشتراكي دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي . هذا البرنامج تضمن للبداية الأساسية التالية :

(أ) تجميع وتوحيد العمال والفلاحين من أجل القضاء المبرم على الروابط القبلية والإقطاعية واجتذابهم - تدريجياً - إلى عملية البناء الاشتراكي .

(ب) حرمان العناصر الاستغلالية من احتمالات فرض أي تأثير على الجماهير ، وحرمان هذه العناصر الاستغلالية من إمتيازاتها الطبقية وذلك بتنظيم جماهير الشعب داخل مجالس سوفياتات الشعب العامل .

(ج) توحيد الأهالي الفقراء داخل منظمات اقتصادية ذات طابع مهني تعاوني مختلط . والهدف من هذه المنظمات تسهيل عملية إنتقال العمال من أشكال الاقتصاد للتخلف إلى أشكال أكثر تقدماً ، والانتقال من حياة البدو الرحل ، إلى اقتصاد زراعي ومن حانوت الحرفي القائمة على سوق حرة إلى عمل في الجمعيات التعاونية لحساب الدولة ، والانتقال من الإنتاج

الحرفى فى المحال إلى إنتاج المصانع ، ومن الزراعة المحدودة إلى زراعة الأرض على أساس جماعى مخطط .

(د) نحو الفوارق القومية الحقيقية التى نجمت عن الفوارق الاقتصادية التى رسخت على مر التاريخ . وتم إعتبار عملية إلغاء الفوارق القومية عملية تستغرق أمداً ، عملية تتطلب نضالاً ملحاً ، صلباً ، ضد رواسب الضغط القومى والعبودية الاستعمارية فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وكان تصنيع المناطق القومية هو السبيل الأساسى إلى القضاء على الفوارق القومية .

ولقد كان هذا البرنامج أساس تطوير الجمهوريات السوفيتية فى الشرق لعدد من السنين .

الاصلاحات التدريجية

تتميز عملية إنتقال الشعوب من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية بأنها تتم بشكل تدريجي ، كما تستدعي الاستمرار والصبر من أجل القيام بمختلف الإجراءات .

ولقد دل تطور الجمهوريات السوفيتية في الشرق على أنه في البلدان المتخلفة اقتصادياً سيواجه الشعب العامل لاحالة فترة طويلة من النضال كي يحصل على السلطة الديمقراطية . وجدير بالذكر أن سرعة التحول من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية تعتمد - إلى حد كبير - على معدل التنمية الاقتصادية في البلد ، ومدى حدة التناقضات الاجتماعية . وكما زاد خط الصناعة من التطور - أي : كلما زاد عدد العمال بالنسبة لإجمالي عدد السكان - تمت التغيرات بسرعة ، وبشكل جذري .

وكانت للمناطق الواقعة في وسط البلاد تتميز باستتباب نفوذ العمال والفلاحين بمجرد قيام الثورة . أما الأقاليم الوطنية الواقعة عند الحدود فشهد معظمها ، في السنوات الأولى بعد الثورة ، شكلاً اجتماعياً خاصاً قوامه : الدكتاتورية الثورية - الديمقراطية للطبقة العاملة والفلاحين . وفي أواسط آسيا الوسطى ، وفي إمارة نيجاري السابقة وفي خانات خيفا لم تنتصر الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٠ ، وإنما انتصرت ثورات

الشعب الوطنية - الديمقراطية . أما الجمهوريات الشعبية السوفيتية التي تألفت في هذه المناطق التي كان يحكمها الخانات في الماضي ، فظلت قائمة حتى عام ١٩٢٤ . وإذا تحولت الثورات الديمقراطية العامة إلى ثورة اشتراكية . تحولت هذه الجمهوريات - سلمياً - إلى جمهوريات اشتراكية وقد تم هذا التحول بطريقة تدريجية ، بعد أن دعم الشعب قواه ، وعظم نفوذه في أوساط الجماهير ، وبعد أن تم تدعيم وضع الشعب العامل في كافة أجهزة الإدارة .

تأييد من الشعوب الأكثر تطوراً

هناك سمّة هامة تميز التطور غير الرأسمالي الذي مرت به الجمهوريات السوفييتية في الشرق . وهي أن التحولات السياسية والاجتماعية تمت هنا بأسرع وأيسر مما تم التحول الاقتصادي . وسبب ذلك أن التقدم الديمقراطي العام لجمهوريات الشرق السوفييتية كان جزءاً لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي . ولقد حظيت شعوب الشرق بكل مساعدة وتأييد روسيا الوسطى . ونتيجة لهذا فهبت الجماهير العاملة التغيرات السياسية والاجتماعية على نحو أسرع ، وسارعت بتأييدها . حدث هذا بالرغم من أن الطبقة العاملة ، في آسيا الوسطى ، كانت محدودة بشكل غير مألوف (٣٥٪ من مجموع السكان) .

إن العلاقة المباشرة مع الطبقة العاملة الروسية ، والعون الذي بذلته من أجل إحداث الثورة ، كل هذا خلق ظروفاً جعلت جهود الشعب الثورية ، تتطور وتأخذ شكلاً جديداً من أشكال التنظيم السياسي ، ألا وهو : مجالس سوفييتات الفلاحين ، وقامت في مناطق لم يكن فيها بروليتاريا صناعية ، أو كان فيها بالكاد .

كانت مجالس سوفييتات الفلاحين (ومجالس سوفييتات الرعاة في المناطق التي يعيش فيها البدو الرحل) الأجهزة الرئيسية للسلطة المحلية في جمهوريات الشرق السوفييتية ، وذلك لعديد من السنين . كذلك

تألفت هناك منظمات ريفية خاصة تضم ممثلين عن فقراء الفلاحين والمتوسطين منهم . وكانت هذه المجالس تتمتع ببعض الحقوق التي تتمتع بها أجهزة الدولة . وكانت تقرض الفلاحين، وتعمل على تطوير المؤسسات الثقافية والمعاهد التربوية . . الخ .

ولقد دلت تجربة الجمهوريات السوفييتية في الشرق على أن مجالس سوفييتات الفلاحين ، في البلاد المتخلفة ، تستطيع أن تقود الشعب على طريق التطور اللاحق على أساس تأقلمها مع مقتضيات النظام الاجتماعي السابق على المرحلة الرأسمالية ، وعلى أساس تمتع هذه المجالس بتأييد وعون الطبقة العاملة المنتصرة في البلدان المتقدمة .



مراعاة الظروف والعادات المحلية

ثمة مظهر هام للإجراءات المتصلة بتحويل العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية ، ويتجلى هذا المظهر في مراعاة التقاليد والعادات المحلية . ولقد اشتغلت القوى التقدمية هذه في دفع الشعب إلى الحياة السياسية الإيجابية . لقد تم تدعيم سلطة الشعب . بجذب

جماهير الشعب العامل إلى معترك الحياة الاجتماعية والسياسية . وفي المناطق التي كانت تفتقر إلى طبقة عاملة ، أو ظهرت بها طبقة عاملة ، محدودة للغاية ، تم حث المثلين المحليين للفلاحين الفقراء ، أو ممثلي الطبقة العاملة للوجود في مراكز البلاد الصناعية ، تم حثهم على توجيه أعمال الدولة . وفي نفس الوقت تم تجنيد العناصر الوطنية المحلية ، المخلصة للسلطة السوفيتية ، للعمل في الأجهزة الإدارية والاقتصادية . وبمضي الوقت صار هؤلاء قادة مبرزين في الدولة وفي الاقتصاد .

ولقد استلزم الأمر بذل كثير من الجهود كي تتحول الأجهزة القديمة التقليدية - تدريجياً - إلى أجهزة شعبية حاكمة . ونستطيع أن نضرب مثالا على ذلك بنشاط المحاكم الشرعية أو مجالس القضاة (١) ،

(١) الشريعة : مجموعة القوانين الدينية ، والدينية ، والجنائية ، والمدنية للمسلمين . وتعتمد على القرآن وتختلف عن (أحكام القضاة) التي تقوم على الحقوق الاجتماعية العادية .

فقد كانت لها الكلمة المسموعة . بين جزء كبير من الأهالى ، وكانت فى ذلك تعمل على قدم المساواة مع المحاكم السوفيتية . وإذ تطور الشعب ثقافياً وتطور وعيه فقدت المحاكم الشرعية ومجالس القضاة نفوذها وانتقلت وظائفها إلى محاكم الشعب السوفيتية . وخشى رجال الدين ، فقدان نفوذهم ومن ثم لجأوا كثيراً إلى تغيير أسلوب عملهم ، وابتعدوا عن اللجوء إلى معايير دينية وبدأوا يستهدون بمعايير التشريع السوفيتى وظهرت إلى حيز الوجود محكمة سوفيتية وشرعية مختلطة . واحترمت الأجهزة السوفيتية الحاكمة السمات المميزة لحياة الأهالى ، فتركت - عن عمد - عدداً من المسائل كى تخضع لقضاء المحاكم الدينية .

وفى المناطق التى استمرت بها بقايا دينية قوية تم الإحتفاظ بالمدارس الدينية القديمة لسنوات عديدة ، وذلك مع إفتتاح مدارس حديثة . مثال هذا أنه فى العام الدراسى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ كانت هناك ٣٨١ مدرسة دينية « عقائدية » فى جمهورية أوزبكستان ، وظهر نصف هذا العدد بعد نشوب الثورة .

وجدير بالذكر أن الاجراءات الخاصة بتحرير المرأة كانت على درجة كبيرة من الأهمية من أجل صبغ الحياة الإجتماعية - السياسية بصبغة ديمقراطية ، وصدرت قوانين خاصة تلغى «الكليم» (١) وتحرم تعدد الزوجات ، وزواج الأطفال . وتم إنشاء معاهد ثقافية وتربوية

خاصة بالنساء (نوادي ، جمعيات ، مكاتب ، معسكرات جيلية خاصة بالنساء) ، بل ومتاجر لايسمح بالتردد عليها إلا للنساء ، تم تنظيم هذا كله لجذب النساء إلى النشاط الإجتماعي السياسي الفعال .

ولقد كانت هذه الإجراءات كلها مراحل إنتقالية أشركت الجماهير في بناء الإشتراكية . وأسست أسس العلاقات الإشتراكية ، وضاعفت من النشاط السياسي للشعب العامل ، ودعمت من نفوذ الطبقة العاملة ، ودورها القيادي .



حل المشكلة الزراعية

وجدير بالذكر أن التطور الاجتماعى والاقتصادى للشعوب المتخلفة فى الشرق السوفيتى سار جنباً إلى جنب مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للبلاد كلها ككل. ولقد أسهم هذا - إلى حد كبير - فى تيسير سبل الكفاح ضد الامبريالية ورأس المال الأجنبى ، وكذلك ضد الطبقات المحلية المستغلة . وامتزجت الأهداف المعادية للامبريالية والإقطاع مع أهداف الثورة الاشتراكية .

وهذه السمة المحددة للتطور الاجتماعى والاقتصادى للمناطق القومية الواقعة على الحدود حددت طبيعة حل المهام الثورية . فهام الثورة الاشتراكية تم حلها ، أولاً ، على أساس وجود دولة متعددة القوميات ولقد أدى القضاء على القيصرية الروسية وسلطة البرجوازية ، أدى إلى تصفية الظلم الأجنبى (لروسيا العظمى) فى القوميات الواقعة على الحدود ، وحد - بدرجة كبيرة - من احتمالات تقدم الرأسمالية . وعلى ذلك تمت المحافظة على علاقات ما قبل الرأسمالية فى جمهوريات الشرق . من أجل هذا كانت الإصلاحات الديمقراطية العامة فى الجمهوريات القومية - بالنسبة للاتحاد السوفيتى ككل - لا تعدو أن تكون « إصلاحاً لعيوب » الرأسمالية . ومع ذلك رأى الناس الذين لا يزالون يعيشون فى مراحل التطور السابق على الرأسمالية ، رأوا فى هذا « الإصلاح للعيوب » إنتفاضة ثورية هائلة .

وطبيعى ، بالنسبة لهذه الجمهوريات الريفية ، أن تكون مشكلة الفلاحين هى أهم هذه التغيرات جميعاً وكان نجاحها فى التحول إلى طريق البناء الاشتراكى يتوقف - إلى حد كبير - على الوسائل المتبعة لحل مشكلة الفلاحين هذه .

وتلخصت الخطوة الأولى فى الاستيلاء على الأراضى التى اغتصبها القوزاق الروس الأثرياء ، والمزارعون المهاجرون ، عنوة من الأهالى وتوزيع هذه الأراضى على المواطنين المحليين الفقراء . ولقد أسهم هذا الإجراء ، فى المقام الأول ، فى تدعيم الاستقلال القومى ، ذلك أن القوزاق الروس ، والاستعماريين من الكولاك « أثرياء المزارعين » كانوا يساندون الإمبريالية فى تلك المناطق .

ثانياً : أسهم هذا الإجراء - إلى حد كبير - فى إضعاف كافة العناصر المحلية المستغلة ، إقتصادياً وسياساً . وكانت هذه العناصر مرتبطة ، أشد الارتباط بالقبصرية الروسية .

ثالثاً : دعم - إلى حد كبير - مركز السلطة السوفيتية ، مما وضع حداً نهائياً للفوارق القومية فى مجال حيازة الأرض .

وخلال تلك المرحلة (١٩٢١ - ١٩٢٢) كان الإصلاح الزراعى ، أساساً ، معادياً للاستعمار ، ولم يؤثر على ملكية المستغلين المحليين . وأكثر من هذا أن هؤلاء المستغلين حصلوا على امتيازات معينة فى بعض الحالات . مثال هذا أن المقاطعات المعروفة باسم « الوقف » (١)

(١) ملكيات لا يمكن التصرف فيها ، ولا يدفع عنها ضرائب . ويذهب العائد منها ، أساساً ، كى يستفيد منه رجال الدين الإسلامى .

والتي انتزعت من رجال الدين خلال الثورة ، أعيدت إليهم .
أما تأميم المقاطعات الزراعية ، والذي تم بمقتضى المرسوم الأول
للحكومة السوفيتية في المناطق القومية ، فحدث في وقت متأخر . مثال
هذا أنه تم ، في جمهورية آسيا الوسطى وكازاخستان ، في الفترة من
١٩٢٥ إلى ١٩٢٨ ، بعد عمليات الإصلاح الزراعي والرى في الفترة
من ١٩٢١ إلى ١٩٢٢ . وهكذا تمت الإصلاحات الثورية الديمقراطية على
مدى عدد من السنين وكانت هذه مرحلة إعدادية طويلة نسبياً للانتقال
إلى البناء الاشتراكي الشامل .

كان الإصلاح الزراعي والرى إجراءً اجتماعياً واقتصادياً ضخماً
كان أهم خطوة في طريق التطور غير الرأسمالي للجمهوريات السوفيتية
في الشرق . وقام الإصلاح بتصفية مقاطعات كبار الملاك الإقطاعيين ،
وخفض فائض ارض التي يملكها الكولاك « أثرياء المزارعين » .
وهذا الإصلاح قد حرر الجمهوريات الفتية من علاقات ما قبل الرأسمالية
في الحقل الزراعي . ومع ذلك لم يسد الطريق أمام تطور العلاقات
الرأسمالية ، كذلك لم يقض على استغلال المزارعين . بيد أنه عمل —
إلى حد كبير — من القضاء على العلاقات الأسروية — القبلية
والاقتصاد الطبيعي . وبالرغم من أن التأميم لم يقض إلا على شكل
واحد من أشكال الاستغلال — وهو القائم على إمتلاك المقاطعات
الزراعية — إلا أنه كان خطوة ثورية هائلة على طريق الإصلاحات
الاشتراكية ، وصبغ الزراعة بالصبغة الجماعية ووضع حد لاستغلال
الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد كانت الحركة التعاونية إحدى الوسائل الهامة للتطور في الطريق غير الرأسمالي . ولقد كان لهذه الحركة بعض السمات المميزة في الجمهوريات السوفييتية بالشرق . مثال هذا أن معدل تطورها كان أبطأ بكثير من معدل تطورها في المناطق الأكثر تقدماً . ومضت فترة طويلة وليست هناك سوى أبسط أشكال التعاونيات . وشيئاً فشيئاً ، ومن خلال عدد من المراحل الوسيطة ، تحولت هذه التعاونيات إلى تعاونيات إنتاج . ولم يتحقق الانتقال إلى نظام الكارتل الصناعي « الوحدات الصناعية المنضمة مع بعضها » في كازاخستان مثلاً إلا في الفترة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ . وفي نفس الوقت تطور نظام التعاون في المجالات الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية (منتجو القطن) وتم هذا التطور بمعدل أسرع .

وبالنسبة للرحل تغيرت العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية بمعدل أكثر ببطء . وهنا نجد أن تصفية العلاقات الإقطاعية بدأت بمصادرة القطعان وإعادة توزيع الأراضي الرعوية والأراضي الصالحة للزراعة لصالح الفقراء . وجدير بالذكر أن عملية انتقال الرعاة الرحل إلى أشكال الاقتصاد الاشتراكية — والتي تقتضى حياة من الاستقرار — هذه عملية استغرقت زمناً طويلاً واتسمت بالصعوبة والتعقيد .

لكننا نصادف على العموم نجاحاً سريعاً نسبياً ، في تصفية العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية وانتقال شعوب الشرق السوفييتي إلى الاشتراكية . ومن الحقائق التي تنطوي هنا على أهمية بالغة أن القطاع

الاشتراكي في الاقتصاد ظهر في نفس الوقت الذي حدثت فيه تغيرات في العلاقات الإقطاعية وما قبل الإقطاعية . كانت هناك مناطق اقتصر فيها الاجراءات على الحد من استغلال الإقطاعيين . وفي نفس الوقت ، وفي مناطق متاخمة ، أو في المناطق السابقة نفسها ، كانت المزارع الجماعية تظهر إلى حيز الوجود .

ويمجدربنا أن نشير هنا إلى أن الإصلاحات السياسية — في الجمهوريات السوفييتية الشرقية — كانت تسبق الإصلاحات الاقتصادية بمسافة كبيرة ، ومن ثم تضمن وضع هذه الإصلاحات الاقتصادية موضع التنفيذ . ومن الأهمية بمكان وضع هذه النقطة في الاعتبار . ذلك أن المطالب الاقتصادية — في البلدان المتحررة حديثاً — كثيراً ما تكون حافزاً إلى إجراء تغيرات سياسية مماثلة . وفي حالة كهذه كانت الإصلاحات الاقتصادية تسبق الإصلاحات السياسية . وفي الجمهوريات السوفييتية الشرقية كانت السلطة السياسية التقدمية تساعد — بكافة الطرق — على التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .



سمات مميزة للتصنيع

كان لتصنيع المناطق التي كانت متخلفة سماته المميزة . من هذا أن ظهور الصناعة الضخمة أحد الأساليب الأساسية لتغيير العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية ، وتصفية التخلف الاقتصادي والثقافي الزمن .

وجدير بالذكر أن تصنيع الجمهوريات السوفيتية في الشرق تميز بالحقبة التالية ، وهي أن الصناعة التي ظهرت هناك كانت من نوع حديث . كانت للشروعات تقوم على أساس أحدث الانتصارات في ميدان العلوم وميدان التكنولوجيا . ولم تضطر شعوب الشرق السوفيتي إلى عبور طريق التطور الطويل الصعب ، التطور من التعاونيات البسيطة إلى الصناعة الحديثة . ومما عجل بعملية التصنيع أن الشعب العامل في المناطق المتطورة لم يدخلوا بعصارة خبرتهم ودرايتهم الفنية على عمال المناطق المتأخرة . أما العمال المهرة الذين كانوا يعملون في المراكز الصناعية القديمة فقد التحقوا للعمل في المؤسسات والمصانع القائمة في المناطق الشرقية ، كي يساعدوا إخوانهم العمال في القضاء على تخلفهم الاقتصادي والثقافي .

وهذا يفسر السر في أن معدل التطور في الإنتاج الصناعي بالجمهوريات القومية كان أكبر من معدل التطور في المناطق الناهضة

صناعياً . وقد أسهم هذا في أحداث توحيد تدريجي في معدل التنمية الاقتصادية في مختلف أجزاء الاتحاد السوفيتي . مثال هذا انه بينما كان إنتاج الصناعات الضخمة في الاتحاد السوفيتي برمته يكاد في عام ١٩٤٠ يبلغ مقداره ١٢ ضعف إنتاج ١٩١٣ وبلغت النسبة في كازاخستان ٢٢ ضعفاً ، وفي قيرغيزيا ١٦٠ ضعفاً ، وفي تاجيكستان ٢٤٢ ضعفاً .

وظهرت الصناعة الحديثة لقطاع اشتراكي في الاقتصاد ، وكأساس مادي لتدعيم وحدة . الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر ان تصنيع الجمهوريات القومية لم يدل فقط على تقدم في القوى الإنتاجية وإزدهار الثروة القومية للشعوب التي تعيش هناك ، وإنما أكد أيضاً إقرار مساواة فعلية بين القوميات في الدولة السوفيتية المتعددة القوميات ، وظهور طبقة عمالية محلية ، كذلك دعم وحدة الطبقة العاملة الفتية ، والفلاحين ، وأسهم في تقوية الروابط الأخوية بين الطبقة العاملة في المناطق الوسطى في البلاد والفلاحين الذين يعيشون في الأطراف القومية ، حيث كان الشعب يتعرض في الماضي لطغيان القياصرة الروس .

ولقد تم بناء المصانع والمنشآت أساساً في المناطق النائية لمصادر المواد الخام ، وفي قلب معظم المناطق التي كانت متخلفة في الماضي ، ولم يتم بناء هذه الأشياء في المناطق الآهلة بالسكان أو التي قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التقدم الصناعي . هذا الاتجاه في عملية التصنيع لم يكن يتجاهل القانون الاقتصادي (والقائل بأن التكاليف الأساسية

لإنشاء المشروعات فى المناطق المتخلفة أكبر بكثير من تكاليف إنشائها فى المناطق النامية .) وإنما كان تنفيذاً واعياً للسياسة القومية السوفيتية كانت الدولة السوفيتية تسير وفقاً لمقتضيات قانون التطور النسبى ، الموجه للاقتصاد القومى ، ومن أجل هذا اختارت مناطق الإنتاج الصناعى بما يحقق أعظم النتائج الاقتصادية وفى نفس الوقت يحل مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية غاية فى الأهمية ، وتتلخص فى الارتفاع بمستوى أكثر المناطق تقدماً . ولقد كان لهذه السياسة ما يبررها تماماً . وجدير بالذكر أن للمشروعات الأولى ، فى المناطق النائية ، لم تكن مربحة جداً على طول الخط ، غير أنها أصبحت جميعاً مربحة للغاية بعد فترة وجيزة . وإذا ضاعفت المشروعات الجديدة إنتاجها لم يعد من الضرورى جداً مد هذه المناطق بمنتجات قادمة من المركز . ونظراً لبعد الشقة أدى هذا إلى توفير هائل فى النفقات ، كذلك فإن ظهور مشروعات صناعية ضخمة فى المناطق التى كانت متخلفة أسهم فى تدريب العمال المهرة المحليين وحل مشكلة عدم العمالة الكاملة فى القطاع الزراعى .

وفى نفس الوقت أدى هذا إلى تحرير المنتج الصغير صاحب الحرفة من عبودية الذين يشترون سلعته وحرره من المضاربين .

كما أن ظهور الصناعة الحديثة فى الجمهوريات السوفيتية بالشرق كان بمثابة أساس مادى للثورة الثقافية . فلقد كانت مشروعات البناء ، والمشروعات الصناعية ، مراكز تدريب وثقافة . فى هذه الأماكن كان السكان المحليون يتدربون ليتحولوا بعد ذلك إلى عمال . وشرع

المهندسون والفنيون يعلمون العمال القراءة والكتابة ومختلف الحرف .
ولعبت المشروعات الجديدة دوراً هاماً في القضاء على الأمية ، وفي تطوير
مشروعات الصحة العامة ، وبناء المدارس ، والمسارح ، والمدارس الثانوية
والعاهد العليا المتخصصة .

ثمة حقيقة أسهمت في نجاح التطورات غير الرأسمالية ، والتحول
السريع إلى بناء الاشتراكية في جمهوريات الشرق السوفيتية ،
ألا وهي أن ثورات التحرير الوطنية للشعوب التي تعيش عند الحدود
تعاقت مع الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي . كان تطورها غير
الرأسمالي جزءاً لا يتجزأ من البناء الاشتراكي على نطاق الأمة .

إن العون الأخوي الشامل ، والتعاون الذي أبدته شعوب الاتحاد
السوفيتي ، والشعب الروسي بصفة خاصة . كل هذا ضمن تصفية —
سريعة نسبياً — للعلاقات السابقة على المرحلة الإقتصادية ، وذلك بالنسبة
لاقتصاد ، وثقافة ، وحياة الشعوب التي كانت مستعمرة . كذلك أسهم
في تحولهم إلى أمم اشتراكية جد متطورة ، تتمتع بكامل حقوقها ،
وتتمتع بالمساواة . إن وحدة شعوب البلاد التي كانت تخضع لقوميات
مختلفة مع شعوب روسيا الأخرى ، كل هذا أدى إلى ظهور دولة
إشتراكية قوية استطاعت أن تقفز من مرحلة التخلف إلى مرحلة
التقدم في أقصر فترة تاريخية .

(٣) الحاجة الى تطور غير رأسمالى فى عصرنا

الطريق غير الرأسمالى - مرحلة إنتقالية إلى الاشتراكية

من الملاحظ اليوم أن شطراً كبيراً من البلدان التى كانت مستعمرة تبحث عن سبل التطور غير الرأسمالى ، فى ظل ظروف لم تظهر فيها بعد دكتاتورية البروليتاريا ، كما أن حركات التحرير الوطنى لم تستكمل بعد ، بينما البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لم يستقر وأثناء هذا كله تحاول الإمبريالية أن تحتفظ بهذه البلدان داخل الفلك الرأسمالى .

يبد أن السمة المميزة التى تصاحب التطور الثورى فى الحقبة الحالية هى أن أى بلد - بصرف النظر عن مستوى تطوره الاجتماعى والاقتصادى يستطيع أن يتقدم فى الطريق المؤدى إلى الاشتراكية .

إنه أيسر ، وأسرع ، تحول إلى الاشتراكية - فى المستعمرات السابقة - يمكن أن يتحقق إذا نجحت الثورة الاشتراكية . بيد أنا نجد فى معظم هذه البلدان أن الظروف ليست مهيأة بعد لتوافر المطالب الداخلية التى تضمن الإعداد السريع للثورة الاشتراكية ووضع هذه الثورة الاشتراكية موضع التنفيذ . ومعظم هذه البلاد لا تملك

طبقة عاملة منظمة تنظيمياً كافياً ، كما أن فلاحها ليسوا على استعداد للتسليم بزعامة البروليتاريا . بل إن بعض هذه البلدان ليست لديها أية أحزاب ثورية تستطيع أن تنشئ تحالفاً بين طبقة العمال والفلاحين وتترجم الثورة . وفي ظل هذه الظروف نجد أن إعلان ستار الثورة الاشتراكية معناه القفز وتخطي مراحل التطور الثوري والوقوع في المهوة . ولن يجعل هذا في الاجراء الثوري ، بل على العكس سيعطله . ولكن ليس معنى هذا أن هذه البلدان مطالبة بتأجيل التطور الاجتماعي والسياسي ، أو حتى إيقافه ، إلى أن تتوافر الشروط اللازمة للثورة .

إن شعوب الأقطار التي تحرر حديثاً تواجه مهمة عملية هامة . تلخص هذه المهمة في البحث طرق ، وأساليب ، وسبل وسيطه تستطيع أن تيسر عملية التحول من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، والعثور على الروابط الانتقالية ، والمراحل الانتقالية للتطور من التأخر إلى التقدم .

وفي الحقبة الحالية ، وفي البلدان التي تفتقر إلى الظروف المواتية لظهور سلطان الطبقة العاملة ، نجد أن التطور ، في الطريق اللارأسمالي يمكن أن يتم خلال المرحلة الديمقراطية لثورة التحرير الوطنية ، وفي هذه الحالة لا نجد أن التطور غير الرأسمالي يعني بناء الاشتراكية . إنه لا يعدو أن يكون مرحلة إنتقالية ، مرحلة توفر جميع الشروط اللازمة للتقدم في الطريق الاشتراكي بعد ذلك .

إن إعداد برنامج للتطور غير الرأسمالي في البلدان التي تفتقر إلى الشروط الضرورية للإنتقال إلى الرأسمالية ، هذا الإعداد لا يعنى — بأية حال من الأحوال — نبذ شعار الثورة الاشتراكية. بل على العكس إن احتمالات الثورة الاشتراكية تعظم كلما أخذ طريق التطور غير الرأسمالي في إعداد الذين لم يستعدوا بعد للثورة الاشتراكية لسبب أو لآخر . وفي نفس الوقت نجد أن الفرص تسنح لهؤلاء الناس كي يتحولوا بعد ذلك إلى الاشتراكية من طريق مرحلة وسيطة هي مرحلة السير في طريق التطور غير الرأسمالي .

وطبيعى أن إختيار طريق التطور الإجتماعى والإقتصادى فى المستقبل أمر يخص البلدان نفسها . وستوقف النتيجة على القوة النسبية لقوى الطبقات ، وعلى الصراع الدائر بينها .



ظروف دولية مواتية

نلاحظ ، في الحقبة التاريخية الحالية ، وجود ظروف دولية مواتية للتطور غير الرأسمالي .

إن للعركة التي تخوضها الشعوب التي تحررت حديثاً من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي ، واختيارها لطرق التطور الاجتماعي والاقتصادي كل هذا يتم في جو من التعايش والتنافس بين نظامين اجتماعيين عالميين . وجدير بالذكر أن إنتصار قوى الاشتراكية والسلام على قوى الامبريالية والحرب يزداد اليوم وضوحاً في المعترك الدولي . لقد أصبح النظام الاشتراكي درعاً يمكن أن تتحصن به الشعوب التي تحررت حديثاً وهي تشرع في تطويرها القومي المستقل . ولقد دلت أحداث السنين الأخيرة ، في عدد من المناطق بآسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، دلت بوضوح على أن الدول الامبريالية لم تعد قادرة على اللضي في مغامراتها الاستعمارية دون أن يردعها رادع . إن القوى المتحدة للإشتراكية وحركة التحرير الوطني العالمية تزود هذه الشعوب بالقدرة على المقاومة والصمود . إن التعايش السلمي يحد من إمكانية حدوث عدوان إمبريالي على البلدان للتحررة حديثاً ، كما أنه يهيء فرصاً مواتية لمزيد من التقدم لحركة التحرر الوطني ، وييسر السبيل أمام معركة الشعوب من أجل التطور الاجتماعي والاقتصادي في أكثر الطرق تقدماً . إن نجاح حركة التحرر الوطني ، وتدعيم الوضع الدولي للبلدان للتحررة

حديثاً يتيح لها مزيداً من الفرص كي تلعب دوراً إيجابياً لتقرير مصيرها ومصائر الجنس البشري برمته .

وحين تشرع شعوب البلدان الآخذة في النمو في خلق إقتصاد وطني مستقل ، وفي تطوير طاقاتها الإنتاجية ، فإنها تستطيع أن تعتمد على العون الذي تقدمه البلدان الاشتراكية ، وهو عون لا يستهدف مصلحة شخصية . وهذا العون يضاعف من احتمالات تقدمها الإقتصادى . إن العون الإقتصادى الذى تقدمه البلدان الاشتراكية للبلدان المستقلة حديثاً قد وضع حداً لاحتكار الدول الامبريالية ، فقد كانت تستأثر بعملية إرسال أجهزة الصناعة للبلدان المستقلة حديثاً ، وتحتكر عملية منح القروض ، وتقديم النصح الفنى . ومن شأن هذا الاجراء أن يمنع الاحتكارات من إملاء شروطها على البلدان الآخذة في النمو . إن التعاون الإقتصادى بين الدول الاشتراكية والبلدان الآخذة في النمو على أساس من المساواة عامل هام في تدعيم موقف البلدان الآخذة في النمو في علاقاتها مع الامبريالية .

والعون الإقتصادى الودى الذى تقدمه الدول الاشتراكية يتيح الفرصة أمام النصفية الكاملة لذلك النظام المهين ، نظام عبودية واستغلال بعض الدول الأخرى . وإن انهيار هذا النظام يسهم فى انهيار الامبريالية على نطاق عالمى ، كذلك تصبح الشعوب المتحرزة حديثاً حرة فى اختيار طريق التطور التقدمى .

وفي الحقبة الحالية نجد أن التعاون الإقتصادى بين البلدان الاشتراكية

والدول المتحرزة حديثاً من أهم السبل التى تدعم ثورات التحرر الوطنى .

عدم صلاحية الرأسمالية

وإلى جانب الظروف الخارجية الإيجابية هناك أيضاً سمات داخلية مواتية تسهل جيداً عملية تحول البلدان المتأخرة اقتصادياً إلى طريق . التطور غير الرأسمالي . ففي أذهان شعوب البلدان المتحررة حديثاً يرتبط الاستعمار ، والامبريالية ، وسياسة الحرب ، والسلب ، والاستغلال والعبودية ، والفقر ، يرتبط هذا كله بالنظام الاجتماعي الرأسمالي . إن شعوب الأقطار التي كانت مستعمرة وخاضعة عانت أبشع مظاهر « اللدنية » الرأسمالية .

إن دروس التطور الرأسمالي في البلدان المستقلة حديثاً تقنع الجماهير باستحالة حل المشا كل الوطنية الأساسية بالطريقة الرأسمالية والجماهير تعرف أن البرجوازية - حين تمسك بزمام السلطة - تحاول أن تنقل عبء البناء الاقتصادي لتثقل به - أساساً - كاهل العمال ، وأنها تؤجل وتعرقل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التي تعد بها . ويظل رأس المال الخاص يحتل مكان الصدارة ، وينمو على حساب الشعب . ويزداد تركيز الثروة في أيدي فئة صغيرة نسبياً من السكان ، وبالرغم من ارتفاع الأرباح تظل الأجور الحقيقية للعمال عند نقطة ثابتة ، بل وتنخفض في بعض الأحيان ، ويكتب على الناس أن يعيشوا محرومين بسبب البطالة والارتفاع ، الدائب ، في الأسعار .

وفي الدول الفنية التي تتطور على الطريق الرأسمالي نلاحظ ركوداً في الزراعة ، بالرغم من انها تشكل نصف ، أو أكثر من نصف ، الدخل القومي . وما زال زمام الزراعة في أيدي كبار الاقطاعيين ، والمرابين ، والمضاربين . ويزداد فقر الفلاحين والعمال الزراعيين .

وجدير بالذكر ان المحاولات التي ترمى إلى حل مشاكل الديمقراطية بما يتمشى والمصالح الرأسمالية ، هذه المحاولات تقوى شكيمة البرجوازية ولا تحمل للشا كل الرامية إلى رفع مستويات معيشة العمال . إن التجربة خير معلم للجماهير . انها تقضى على أوهام التقدم السريع الظاهري ، وهي أوهام تسعى البرجوازية إلى نشرها كي تظل الشعوب المتحررة حديثاً في القيود .

ضرورة الطريق غير الرأسمالى

لقد ناضلت الشعوب من أجل التحرر لأنها لا تريد الاستمرار فى معاناة الاستغلال الرأسمالى ، والفقر ، لسنوات طوال وهم يرفضون أن يسيروا فى طريق الغرب ، طريق ما يسمى بـ « الاستثمار الحر » ، الذى يؤدى - لا محالة - إلى زيادة ثروة الأقلية ، وفقر الغالبية . لقد بدأت الجماهير العاملة فى الأقطار الآخذة فى النمو - تتحرك . وهى تريد أن تخلص نفسها من التأخر والفقر فى قصر فترة تاريخية ممكنة . وهى تريد أن تحقق ، بالفعل ، الأهداف الديمقراطية لثورات التحرر الوطنى . وهى تطالب بالاشتراك ، الفعلى ، فى تسيير شئون الدولة . وجدير بالذكر أن تنظيم القوى التقدمية الديمقراطية آخذ فى الزايد . كذلك يزداد نفوذها . وفى ظل هذه الظروف يزداد وضوح الحقيقة التالية : أن الأقطار للتجربة حديثا لا بد وأن تسير فى طريق التطور غير الرأسمالى .

غير أن هذا لا يعنى ، بأية حال من الأحوال ، أن كافة الأقطار للتجربة حديثاً تقف على عتبة ثورة اشتراكية . وسنكون واهمين إن نحن افترضنا أن إستحالة حل المشاكل الملحة الحاضرة بالأسلوب الرأسمالى سيجعل شعوب هذه الأقطار تتحول ، تلقائياً ، إلى الطريق الاشتراكى . إن التاريخ يرينا أن الشعوب قد تضطر - فى بعض الأحيان - إلى إحتمال المشاكل لفترة طويلة ، دون حل لهذه المشاكل ، بالرغم من أن الظروف اللازمة لانتقالها إلى نظام إجتماعى جديد قد توافرت منذ فترة طويلة .

أى طريق نختار

إن التحول إلى الطريق غير الرأسمالى لا يمكن أن يتم من تلقاء نفسه . إنه يتطلب جهداً واعياً ، هادفاً ، تبذله كافة القوى التقدمية والديمقراطية الموجودة فى البلاد . وطريق التطور غير الرأسمالى مضمون بفضل نضال الطبقة العاملة ، وجمهرة الشعب ، والحركة الديمقراطية العامة ، كما أنه يتفق وصالح الغالبية المطلقة من الأمم .

وفى الأقطار المتحررة حديثاً نلمح صراعاً طبقيّاً حاداً يدور حول اختيار الطرق التى تفضى إلى مزيد من التطور . لقد كان الزعماء السياسيون للبلدان الآخذة فى النمو يتمتعون بتأييد جمهرة الشعب خلال معركة التحرر وهم اليوم يواجهون اختياراً محيراً ، حاسماً : إما أن يسمحوا لرأس المال الخاص بحرية التصرف الكاملة - وفى هذه الحالة لن يتحقق أى مطلب أساسى واحد من مطالب الشعب - وإما أن يخوضوا الثورة الوطنية الديمقراطية على أمل تحويلها بعد ذلك إلى ثورة اشتراكية .

وفى الميدان السياسى يبدو هذا الاختيار الصعب اختياراً بين خطر القوى الرجعية والقوى الديمقراطية الأصلية لممثلى الشعب . وجدير بالذكر أن الزعماء الوطنيين لعدد من الدول الفتية ذات السيادة لم يقرروا بعد ، وبوضوح ، أى اتجاه يختارون من بين هذين الاتجاهين المتطرفين . وهم ، فى بعض البلدان ، يحاولون البحث عن طريق ثالث ،

هذا الطريق - في جوهره - مناورة مترددة بين إرضاء الرجعيين وتلبية مطالب الجماهير .

وجدير بالذكر أن الموقف في كثير من الأقطار للتحركة حديثاً
ليس مواتياً بعد للانتقال المباشر إلى بناء الاشتراكية غير أن التطور
الرأسمالي لا يستطيع ، في نفس الوقت ، أن يحل المشاكل التي تواجه هذه
الأقطار . إن منطق الحياة نفسه يقول لقادة هذه الأقطار إن التقدم
لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قادوا شعوبهم على الطريق غير الرأسمالي .
والأوضاع التالية صاحبت إمكانية تحول الشعوب التي كانت مستعمرة
إلى الطريق غير الرأسمالي :

(أ) لقد انهار النظام الاستعماري للامبريالية تحت ضربات حركة
التحرر الوطني . والشعوب التي كانت منسحقة في الماضي ومحرومة من
كافة الحقوق قد استيقظت على حياة جديدة . ويزداد اليوم اشتراكها
في الجهد التاريخي الذي يبذل اليوم .

(ب) إن شعوب المستعمرات السابقة ، الذين ظفروا باستقلالهم
الوطني ، قد بدأوا - بجدية - يبحثون عن طرق التطور الاجتماعي ،
طرق تستبعد كافة أشكال الاستغلال .

(ج) إن الشعوب التي تحررت حديثاً بدأت تقتنع - اقتناعاً كاملاً -
ووسط المنافسة بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين ، بأن طريق التطور
غير الرأسمالي هو أفضل سبيل لتصفية تأخرها للزمن ، ورفع مستوى
معيشتها .

(د) لقد أصبحت الاشتراكية العالمية عاملاً حاسماً في تطوير المجتمع الإنساني ، كذلك تزداد الشواهد التي تثبت تفوق قوى الاشتراكية على قوى الرأسمالية .

وفي ظل هذه الظروف تستطيع شعوب البلدان المتحررة حديثاً أن تضطلع بمهمة التطور غير الرأسمالي كوسيلة لإرساء أسس النظام الاشتراكي .

(٤) الاضطلاع بالمهمات الوطنية

الديمقراطية أساس التطور غير الرأسمالي

للمهمات الوطنية الديمقراطية التي تضطلع بها

البلدان المنحرة حديثاً

من الملاحظ ، في معظم المستعمرات السابقة ، أن ثورة التحرر الوطني الديمقراطية لم تستكمل بعد . إنها تحتاج إلى مزيد من التطور ، ويقتضى هذا الاضطلاع بكافة الأعباء الوطنية الديمقراطية الأساسية . إن استكمال هذه الأعباء ، على نحو منتظم ، يضمن توافر الظروف الاقتصادية التي تتيح السبيل للتقدم غير الرأسمالي وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية . وبالنسبة لمعظم الأقطار المنحرة حديثاً تلخص هذه الأعباء فيما يلي :

تدعيم استقلالها السياسى والقضاء على الاستغلال الرأسمالى - حل المشكلة الزراعية لصالح الفلاحين والقضاء على طبقة الإقطاعيين الذين يعيشون كالنبات الطفيلى والسير قدماً بعملية التطور الصناعى على أساس اشتراك الدولة المباشر ، وتحت سيطرتها - فرض إشراف الدولة على الملكيات الأجنبية وممتلكات كبار الرأسماليين المحليين - صيغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصيغة الديمقراطية .

إن تحقيق هذه المهام لم يضع حداً بعد لاحتلال تطور الرأسمالية . بل على العكس : إن تصفية الاستبداد الأجنبي ورواسب الإقطاعيين يعبد الطريق أمام التطور الرأسمالي الوطنى . والتجربة التى تمر بها الأقطار المتحررة حديثاً تدل على أن عناصر البرجوازية المحلية تسمى - بمساندة رأس المال الأجنبي - إلى استغلال الوضع الراهن لتدعيم أوضاعهم والتوسع فى مجالات نشاطهم . وفى عدد من المستعمرات السابقة ، وكذلك فى بعض أقطار أمريكا اللاتينية ، كان التحرر السياسى من الامبريالية الأجنبية حافظاً على ظهور علاقات رأسمالية . ويظهر هذا الليل نفسه - إلى حد ما - فى كافة الاقطار المتحررة حديثاً .

ومع ذلك ثمة إتجاه مضاد ظهر فى عديد من الأقطار ، ويشتمل فى الحدا من تطور العلاقات الرأسمالية فى نفس اللحظة التى تبدأ فيه عمليات التحول الديمقراطى .

إنه إجراء طبيعى . إن الاتجاه اللارأسمالى لتحقيق تطور أكبر للشورات الوطنية الديمقراطية لا يتبدى فى المبادرة إلى محو الرأسمالية من كافة مجالات العلاقات الاجتماعية ، وإنما يتبدى فى الاستفادة من الانتصارات الاقتصادية التى تحققت بأن توجد - بالتدرىج - الشروط والمزايا التى تكفل تطور أشكال الإنتاج اللارأسمالى (والاشتراكى) . إن الاشتراكية لا يمكن إيجادها على الفور بين يوم وليلة . والانتقال إلى الاشتراكية إنما يفترض وجود عدد من المراحل الوسيطة .

إنه لإجراء طويل نسبياً ، إجراء يقتضى عدداً من الإجراءات
التي يجب القيام بها بشكل منتظم . وجدير بالذكر أن بعض الإجراءات
التي تمهد الطريق إلى الاشتراكية يجب أن تنبع من احتياجات جماهير
الشعب ، ويجب أن تعترف غالبية السكان بضرورة هذه الإجراءات .
ويجب أن تنضج هذه الإجراءات في حقل الحياة الاقتصادية ، ويجب
أن يكون تحقيقها أمراً ممكناً تماماً .

حدود الاحتكارات الأجنبية

ثمة مهمة ملحة يجب ان تضطلع بها البلدان المتحررة حديثاً ، ألا وهي القضاء على استغلال الاحتكارات الأميركية لها . والاضطلاع بهذه المهمة يصاحبه عدد من الاجراءات المتنوعة التي تتخذ من تطور الرأسمالية . كذلك يصاحبه ظهور علاقات اجتماعية جديدة .

والأعوام الأولى من التطور المستقل في البلدان المتحررة حديثاً يدل على وجود سبل مختلفة لمحاربة رأس المال الأجنبي . ولقد بات واضحاً في أما كن كثيرة ، مدى العيوب التشريعية في مجالات نشاط رأس المال الأجنبي وللرا كز الرئيسية في الاقتصاد إنما أصبحت مجالاً للدولة لا ينافسها فيه منازع . وفي نفس الوقت يتمتع الرأسماليون الوطنيون بامتيازات خاصة . كذلك يتم الحد من تحويل الأرباح إلى الخارج ، ويعاد استثمار نسبة من الأرباح في فروع تحددها حكومات الدول المستقلة حديثاً . ويصبح هذا ملزماً . ويحظر نقل رأس المال ولا يتم دفع الأرباح بالنقد وإنما في شكل شحنات مواد خام أو إنتاج كامل الصنع . ويفرض عدد من القيود على نشاط الاحتكارات الأجنبية في حقل التجارة الخارجية ونظام التمويل بالقرض .

كذلك تتخذ إجراءات أخرى لتعجيل بالتححرر من رأس المال الأجنبي .

مثال هذا ان الاحتكارات الأجنبية تصبح ملزمة بتدريب العدد المطلوب من المتخصصين والعمال للمهرة المحليين . وذلك خلال فترات محددة . كذلك تصبح بعض المراكز في الإدارة وتسيير دولاب العمل محرومة على المتخصصين الأجانب .. ألخ .. ان سيطرة العمال والحكومة على نشاط الاحتكارات الأجنبية وسيلة هامة للحد من هذه الاحتكارات واخراجها من الميدان الاقتصادي . ومثل هذه السيطرة تضع حداً لاستغلال الامبريالية . كذلك يمكن أن تصبح اجراء انتقاليا هاماً يمهد لتأميم هذه الشركات فيما بعد .

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية النضال من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتقدم الطبيعي . وجب أن نلاحظ ان الاجراءات التي يقدم عليها عدد من البلدان المستقلة حديثاً للتحكم في رأس المال الأجنبي والحد من قدرته على السلب والنهب قد تكون مساوية في أهميتها . بل وأكثر أهمية أحياناً . من تحويل جزء من الأنصبة من أيدي البرجوازية المحلية . ان فرض السيطرة التامة على نشاط الاحتكارات الأجنبية . ونجاح هذه السيطرة ، لدليل يؤكد على تدعيم سلطات الدولة وهيبتها . أما تحويل أنصبة الاحتكارات الأجنبية إلى البرجوازية المحلية فيسهم في نمو عنصر رأس مالى خاص . يسهم في نمو الرأسمالية بصفة عامة . وفي ظل الظروف الحالية لا يمكن اعتبار هذا ظاهرة تقدمية .

وبالرغم من أن مختلف الإجراءات التي ترمى إلى الحد من نشاط
الاحتكارات الأجنبية لها بعض الأثر ، إلا أنها لا تقضى تماماً على
الاستغلال الأمبريالي في البلدان المتحرره حديثاً . فإذا تم تنفيذها
بطريقة منطقية ومنظمة . فإنها تستطيع إلى حد ما تقييد الأمبرياليين .
بل وإجبارهم على التراجع . وكلما كانت السياسة العادية للامبريالية أكثر
إصراراً وثباتاً سارعت الاحتكارات إلى التراجع .

تأمين الممتلكات الأجنبية

إن تأمين الممتلكات الأجنبية ، وبخاصة في فروع الاقتصاد الرئيسية لأهم إجراء تتخذه الدول الفتية . كما أن تحويل الاستثمارات الأجنبية السابقة إلى الدولة يدعم مركزها الاقتصادي إلى حد كبير . وبالرغم من أن هذا التأمين يتم عادة على أساس تعويض الملاك السابقين ، إلا أنه يضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبي في فرع أو آخر من فروع الاقتصاد ، بل ويضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد ككل .

والبلدان التي أصبح فيها التأمين سياسة اقتصادية ثابتة قد حققت أفضل النتائج في معركتها من أجل الاستقلال الاقتصادي . إن محاربة الإحتكارات الأجنبية ، وتأمين ممتلكاتها ، وطردها من البلاد ، كل هذا يعد أشكالاً فعالة لتطوير حركة التحرر الوطني ، وتوفير الشروط الاقتصادية التي تكفل تقدم البلاد في الطريق غير الرأسمالي .

وتدل التجربة في أن تأمين كافة الإستثمارات الأجنبية ليس شرطاً ملزماً لتحقيق سيطرة الدولة ، فليست كل الدول للتحررة حديثاً تملك بالضرورة - الظروف الداخلية والخارجية التي تأمل تحقيق هذا المطلب وفي بعض الجهات نجد أن الحكومة في يد ممثلي البرجوازية الموالية للإمبريالية ، وهؤلاء يحاولون الإبقاء على رأس المال الأجنبي باعتباره

الأساس الاقتصادي للبلاد . وفي بلدان أخرى نجد ان الحكومة في أيدي عناصر ثورية قلقة ، كما أن جماهير الشعب لم تفرض بعد ضغطاً كافياً تطالب فيه بالتأميم ، وفي بلدان أخرى نجد أن الظروف الاقتصادية التي تسكف التأميم لم تبلور بعد ، وأن هذه البلدان تفتقر إلى الحد الأدنى الضروري من الموظفين والموارد اللازمة لكي تدير المشروعات سيرها العادي . وأكثر من هذا أنه يصعب عليها أن تنظم أسواقا لمنتجاتها .

وعندما يوضع التأميم موضع التنفيذ فمن المهم أن نأخذ في إعتبارنا صلاحيته الاقتصادية والسياسية في ظل الظروف المحددة التي تعيش فيها كل دولة بل وعلى أساس ظروف كل فرع من فروع الاقتصاد . يجب أن نأخذ في الاعتبار الضرورة الاقتصادية التي تحتم تأميم هذا المشروع أو ذاك . ويجب ألا نقف عند هذا الحد ، وإنما نأخذ في إعتبارنا أيضاً الآثار السياسية التي تترتب على هذا التأميم : الآثار الخارجية (ما إذا كان الموقف الدولي يجبذ هذا التأميم) والآثار الداخلية (ما إذا كان الشعب العامل على إستعداد لوضع قانون التأميم موضع التنفيذ ، وتنظيم المشروعات المؤممة بحيث يضمن إستمرار سيرها بلا توقف) . وفي كافة هذه الحالات تنظر القوى التقدمية والعمال برمتهم إلى التأميم على أنه إنتصار هام في الحركة ضد الإمبريالية وأنه ركيزة هامة في التطور للمستقل للبلاد ، وأنه وسيلة هامة لتجميع كافة القوى الديمقراطية .

وفى الحرب لا بد من سلسلة مستمرة من الانتصارات ، حتى لو كانت محدودة وتمكينية ، كي ترتفع الروح المعنوية للقوات المحاربة . وينطبق هذا على الثورة : إنها بحاجة إلى سلسلة مستمرة من الخطوات السياسية ، من هذا : تعبئة الجماهير لمزيد من النضال ، وأن تبث فيهم الإيمان بمحتمية الانتصار والتأييم إحدى الوسائل التى تكفل ذلك . ذلك أنه يضاعف من الروح الثورية ويزيد من تصميم العمال على النضال من أجل الاضطلاع بالمهام الديمقراطية . وتعظم قدرة التأييم على التعبئة بصفة خاصة عندما يتم فى شكل عقوبات إقتصادية تعرض على الرأسمالين الأجانب أو المواطنين . فإذا حاولت الإحتكارات الأجنبية أو البرجوازية المحلية عرقلة الاجراءات الاقتصادية التى تتخذها الحكومة ، وإذا حاولت إحداث اضطراب فى حياة البلد الاقتصادى وخلق الفوضى (وهذا ما حاوله كبار الرأسمالين المصريين فى الجمهورية العربية المتحدة ، والاحتكاريون الفرنسيون فى الجزائر وغانيا ، والمولانديون فى اندونيسيا . . الخ . .) لم تسكت الحكومات الثورية الوطنية على هذه . إنها تلجأ ، فى هذه الحالة ، إلى أعنف الاجراءات . لوضع حد لهذه المحاولات . كما انها تضطلع . بنفسها . بمهمة إدارة هذه المشروعات .

إن للمركة ضد رأس المال الأجنبي ، وهى أهم عنصر أساسى فى الحركة الديمقراطية العامة ، تفترض أن الحكم فى أيدي القوات الديمقراطية . وأن العناصر الرجعية الموالية للامبريالية قد أزيلت عن السلطة . وبدون تدعيم مراكز القوى الديمقراطية ، وبدون الاطاحة بالقوى

الرجعية ، يستحيل وضع حد لسيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد .

ومالم نجد أنفسنا في المجال الاقتصادي ، والمجال الاجتماعي الديمقراطي ومالم نأخذ الوضع الدولي والداخلي في اعتبارنا ، فإن التأمين الممتلكات الأجنبية قد يسيء إلى هذا الاجراء التقدمي جداً في المعركة من أجل استقلال البلاد اقتصادياً . وقد يحبط القوى التقدمية . والتسرع في هذه الأمور أشبه بالمغامرة كما أن عدم وجود مبرر للتسكؤ في عملية التأمين . مع توافر كل الشروط الضرورية . قد يحول دون مزيد من التطور للشوزة . كذلك يساعد القوى الرجعية على تدعيم مراكزها .

استغلال رأس المال الأجنبي

تفتقر معظم الدول ، المتحررة حديثاً ، إلى القوى الإنتاجية الحديثة لذلك تفتقر إلى قطاع صناعي وطني خاص بها ، وإلى موظفين مدربين في الحقل الهندسي ، والفني ، والإداري .. كل هذا يضطرها إلى اللجوء إلى الدول الأكثر تقدماً ، لكي تساعدتها . ولا بد من هذا الإجراء خلال مرحلة معينة من مراحل تطورها المستقل . وفي بعض البلدان قد يكون من الضروري الاعتماد على رأس المال الأجنبي في عملية استغلال الموارد ، وهو ما تعجز عنه الدولة في ظل إمكانياتها . واستخدام رأس المال الأجنبي والاستفادة من المعونة الفنية الأجنبية قد تكفل للدول الفنية وسائل الانتاج الضرورية ، تلك الوسائل التي ستتوافر لها بعد ذلك وتستطيع أن تستغلها بطريقة مستقلة . وفي تاريخ بناء الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي فترة كانت فيها الدولة السوفيتية على استعداد لطلب رأس المال الأجنبي والمعونة الفنية الأجنبية بشروط غير مريحة نوعاً . وقال لينين في تلك السنوات : « زودونا بمئات الجرارات وخذوا ولو ٣٠٠٪ عن كل روبل . » كما أن قانون الامتيازات (٢٣ نوفمبر ١٩٢٠) كفل عدداً من الامتيازات للرأسماليين الذين عبروا عن رغبتهم في مساعدة الدولة السوفيتية على التعجيل بتنمية اقتصادها . لم يكن هناك مفر من هذه الامتيازات الاقتصادية التي تمنح لرأس المال الأجنبي ، وذلك نظراً لتأخر البلاد في الحقل الفني والحقل الاقتصادي .

وبفضل هذه الامتيازات الاقتصادية حاولت الدولة السوفيتية الفنية التعجيل بتطور القوى الانتاجية ، وبذلك تضمن استقلال البلاد - اقتصاديا - على أسرع نحو ممكن . وأدركت الدولة السوفيتية أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي لا يمكن أن يكون إلا إجراء مؤقتاً ، وإن كان ضرورياً ، وأنه ليس بالسياسة الثابتة لدول اشتراكية . أما الشرط الأساسي الذي يجب أن يتحكم في الاستعانة برأس المال الأجنبي فهو أن تسيطر الدولة سيطرة غير مشروطة على نشاط الشركات الأجنبية . ولقد كانت الدولة السوفيتية ، في تلك الأيام ، الدول الاشتراكية الوحيدة في العالم ، ولم يكن هناك من تلجأ إليه طالبة المساعدة . وبالمناسبة : أن رأس المال الأجنبي لم يبد رغبة في تقديم المساعدة الاقتصادية لدولة العمال والفلاحين .

واليوم ، تدانف الدول الفنية إلى طريق تطورها في ظل ظروف يختلف فيها توازن القوى في المعترك الدولي اختلافاً تاماً . لقد ظهر إلى حيز الوجود نظام اشتراكي للدول ، وهو يزداد قوة يوماً . بعد يوم . من أجل هذا تستطيع البلدان الآخذة في النمو أن تعتمد على تأييد النظام الاشتراكي في العالم .

وفي ظل الظروف الحالية لا تضطر البلدان الآخذة في النمو إلى التضحية بالكثير - في المجال الاقتصادي - لحساب الاحتكارات الأجنبية كي تحصل على المعونة الاقتصادية والفنية المطلوبة . إن وجود

نظام اشتراكى يضم عدداً من الدول يساعد البلدان الآخذة فى النمو على
الحد - بأقصى درجة - من استغلال الاختكارات ، كما يساعد هذه
البلدان على الظفر بامتيازات كثيرة من رأس المال الاختكارى .

وطبيعى أن بلدان آسيا ، وإفريقية ، وأمريكا اللاتينية لا تستطيع
أن تتوقع من الدول الاشتراكية أن تقدر على تزويدها بكل ما تحتاجه
من رأس المال ، والعتاد ، والمعونة الفنية . إن عليها أن تلبى شرطاً
كبيراً من احتياجاتها بالاعتماد على خدمات الدول الامبريالية . غير أنها
تستطيع اليوم - وهى تتعامل مع هذه الدول الامبريالية - أن تظهر
بمظهر الطرف المستقل الذى يتساوى مع الطرف الآخر . والفضل فى
ذلك إنما يرجع إلى التأييد الذى تبديه الاشتراكية العالمية . وعلاوة
على ذلك ، فعندما تسمح البلدان الآخذة فى النمو للاحتكارات الأجنبية
بأن تستثمر رأس مالها فى فرع آخر من فروع الاقتصاد . نجد أنها
تستطيع الآن أن تفرض شروطها وأن تستغل الاعتمادات التى حصلت
عليها فى التعجيل بالتنمية فى الداخل .

وجدير بالذكر أن اعتماد الأقطار المتحررة حديثاً على رأس المال
الأجنبى هو إجراء ضرورى مؤقت . والقوى التقدمية تحاول أن تقلل -
إلى أدنى حد - من النتائج السلبية التى يحدتها رأس المال الأجنبى فى
اقتصاد البلاد . ولا يعتبر استخدام رأس المال الأجنبى مباحاً إلا فى
الأشكال الاقتصادية والشروط التى لا تضر بسيادة البلاد ، وتدل

التجربة على أن القروض والائتمانات الحكومية التي تستغل تنمية فروع الاقتصاد الرئيسية ، هي أكثر أشكال رأس المال الاجنبي قبولا . كذلك تستغل الأموال الاجنبية في شكل عقد ، وبمقتضى هذا العقد تبنى الشركة الاجنبية مصنعا ، ثم تديره ، وتسلمه بعد ذلك للدولة . وعندما تبرم الشركات الامبريالية عقوداً فانها تحاول أن تظفر لنفسها بحصة معينة من الأنصبة ، لذلك تحاول الاشتراك في الإدارة . ولكن ، بفضل تأييد وعون الدول الاشتراكية ، يزداد إضطرار الاحتكارات الاجنبية إلى الانسحاب . كذلك قد تكون الاستعانة برأس المال الاجنبي مشروطة بـ « الاشتراك في الانتاج » ، وذلك عندما تقوم الشركة الاجنبية بتقديم الاعتمادات ، والمعارف الفنية لوحدة أو أخرى ، ويتم تسديد الحسابات على أساس شحنات الانتاج النام التصنيع .

إن من الممكن اعتبار رأس المال الاجنبي إحدى العوامل التي تحقق التنمية الاقتصادية مادام هناك اشراف صارم من الدولة الوطنية الديمقراطية، والشعب العامل في الاقطار التي تحررت حديثاً .

كذلك فان الاجراءات الرامية إلى الحد من ، وتصفية رأس المال الاجنبي في البلدان التي تظهر فيها الرأسمالية في شكل احتكارات أجنبية، هذه الاجراءات بمثابة ضربة قاصمة لتطور الرأسمالية في البلاد عامة . وفي البلدان التي تملك فيها بزماس السلطة حكومات ديمقراطية ثورية - كما هو الحال في الجزائر ، وبورما ، والجمهورية العربية المتحدة ، ومالي ، وبلدان أخرى - نجد أن تصفية مراكز الاحتكارات الأجنبية تعد ،

أيضاً ضربة للبرجوازية المحلية. والضربة تصيب، أول ما تصيب، الطبقات العليا المتصلة بالاحتكارات، ثم تصيب غيرهم من الرأسماليين. ومع ذلك فإن القيادة الثورية الديمقراطية لا تعتدى على مصالح صغار البرجوازيين ويمثلي البرجوازية المتوسطة الذين يدينون للحكومة بالولاء، وفي هذه البلدان لا يقتصر الأمر على تأمين فروع الاقتصاد أو المشروعات الفردية التي لا تدر ربحاً لرأس المال الخاص، وإنما يمتد التأمين إلى مجالات الاستثمار التي تدر أكبر ربح للبرجوازية كالمصارف وشركات التأمين، والتجارة الأجنبية وتجارة الجملة... الخ.

البرامج الديمقراطية للإصلاح الزراعي

من أهم المهام الوطنية الديمقراطية التي تواجه أقطار آسيا ، وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، مهمة تصفية علاقات ما قبل الرأسمالية وحل المشكلة الزراعية بطريقة جذرية . ومبعث هذا الحقيقة التالية : إن ثورة التحرير الوطنية للنهضة الامبريالية ، في البلدان الآخذة في النمو ، لم تقم في نفس الوقت الذي قامت فيه الثورة الزراعية المناهضة للإقطاع . ولم يتحقق بعد للطلب الأساسي لجمهرة الفلاحين ، للطلب الذي ينادى بتوزيع الأرض عليهم ، وذلك بتصفية الإقطاعيات التي يملكها كبار الملاك ورجالات الإقطاع . وجدير بالذكر أن الامكانيات الثورية التي يحظى بها الفلاحون الذين تتألف منهم غالبية سكان المستعمرات السابقة ، هائلة . إن حل المشكلة الزراعية مهمة أساسية في مرحلة الديمقراطية ، اللارأسمالية للثورة . وما لم يحدث تحول هائل في حقل الزراعة يستحيل التعجيل - بشكل كبير - بتطور القوى الانتاجية ، ويستحيل حل مشكلة ملحة كمسكلة الطعام .

وكما أنه ليس هناك نظام واحد للعلاقات الزراعية ، لا يمكن أن يكون هناك أيضاً منهج واحد لحل المشكلة الزراعية . من أجل هذا تأخذ الثورة الزراعية في الأقطار المتحررة حديثاً أشكالاً متنوعة . ولا يمكن إعداد برنامج مفصل للتغيرات الزراعية ما لم نأخذ في الاعتبار

الظروف المعينة لكل بلد . وبنياته الاجتماعية ، ومعدل تنميته الاقتصادية .. الخ .

وفي الاتحاد السوفيتي ، تم حل المشكلة الزراعية عن طريق تأمين كافة الأراضي ، وتسليمها للفلاحين كي يستغلوها بصفة دائمة ولا يدفعوا في مقابلها أى شيء . وفي بلدان اشتراكية أخرى لم تخضع الأرض للتأمين . وتم حل المشكلة الزراعية بشكل تدريجي ، وذلك بتحديد أقصى حد من الأرض يمكن أن يملكه فرد ، ومصادرة كافة الأراضي الفائضة على هذا الحد ، وتوزيعها - دون تعويض - على الفلاحين وفقاً لمبدأ « الأرض ملك للذين يزرعونها » . إن ظهور هذا شعار ، وتنفيذه بعد ذلك ، ضمن تزع الأرض - نزاعاً كاملاً - من كبار الملاك ، ووضع حد لاستغلال الفلاحين ، وتحقيق آمالهم ، وتدعيم تحالف الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر أن الإصلاحات الزراعية التي تتم الآن بشكل أو آخر في كافة بلدان آسيا وإفريقية تقريباً ، هذه الإصلاحات لم تكتمل بعد . وفي البلدان التي يمسك فيها ممثلو البرجوازية والملاك بزمام السلطة لاتفي التغيرات الزراعية باحتياجات الفلاحين . كل ما تفعله أنها تحد ، بدرجة طفيفة ، من مساحة الأرض التي قد تكون مملوكة ، كما أنها تخفض الإيجار قليلاً . ويتم دفع تعويض كبير عندما تتم مصادرة الأرض الفائضة . أما المبالغ التي تدفع في حالة رغبة المالك السابق استرداد الأرض فباهظة جداً لدرجة أن الاثرياء جداً هم الذين يستطيعون دفعها

هذه الاجراءات السلبية لا تحل - أساسا - المشكلة .

والإمبرياليون يرحبون - بشدة - بمثل هذه السياسة . وإذا يحس الإستعماريون بالذعر وهم يلمسون الرغبة للزيادة للشعوب المستعمرة سابقاً في تفادى طريق التطور الرأسمالى للؤلم ، يود الإستعماريون ظهور وتقوية ، الطبقات العليا المحلية ، المستغلة . وفى آسيا ، وفى إفريقيا على نحو أخص ، يطبق الإمبرياليون ، بشكل كبير ، سياسة للملكية الخاصة للأرض ، ويوافقون على تقسيم جزء من مقاطعاتهم الهائلة على لزارعين وبذلك يضمنون لأنفسهم تأييداً اجتماعياً جديداً .

غير أن القوى الديمقراطية ترسم لنفسها برامج الإصلاح الزراعى ، تلك البرامج التى تقف أمام برامج الإمبرياليين والطبقات المحلية المستقلة التى تحاول أن تعرقل الثورة الزراعية .

وفى الأقطار التى تنتشر فيها ملكية كبار الإقطاعيين للأرض تعبر القوى التقدمية عن الأمنى الحيوية للفلاحين ، ومن أجل هذا تطالب بمصادرة مقاطعات هؤلاء الملاك وتحويلها إلى الذين يزرعون هذه الأرض بالفعل . وفى بعض المناطق ، وبخاصة فى شرق إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، نجد أن الإحتكارات الإمبريالية الضخمة هى السارق الأول للأرض . وهنا نجد أن حل للمشكلة الزراعية يفترض ، أولاً وقبل كل شئ ، تأميم الأراضى التى تملكها الإحتكارات الأجنبية ، وتنظيمها فى شكل مزارع ضخمة تملكها الدولة ، أو فى شكل مزارع تعاونية .

وجدير بالذكر أن إعلان شعار التأمين الشامل للأرض ، كما حدث في اندونيسيا في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا الاعلان لا يعكس أمانى الكثرة الغالبة من الفلاحين ، كما أن هؤلاء الفلاحين لم يؤيدوا هذا الشعار . وتغير الموقف عندما تمت المطالبة بمصادرة أرض الملاك والاقطاعيين وتحويلها إلى هؤلاء الذين يعملون فيها . إن الجماهير لا تؤيد - بصفة مستمرة - المحاولات التي تبذلها الحكومات لتأجيل عملية تقسيم مزارع الملاك بحجة أن هذا التأجيل ضرورى للحيلولة دون حدوث إنخفاض مفاجئ في الانتاج . إنها لحجة إقتصادية هامة . ومع ذلك يجب ألا تغطي هذه الحجة على الحقيقة التالية : خلال المرحلة الأولى من تطور الثورة الزراعية فمن الضرورى ومن العدل ، إشباع رغبة الفلاحين - العريقة - فى الأرض . إشباعها بشكل أو بآخر .

وتقسيم الأرض ليس ضرورياً تماماً فى حالة وجود مزرعة ضخمة تنتج أشياء للتصدير وتعتبر مصدراً هاماً للدخل . إن أسلم إجراء هنا قد يتمثل فى تأمينها وتحويلها إلى مزرعة تابعة للدولة أو مزرعة تعاونية . مثال هذا أن الشركة الفرنسية السابقة المسماة « مكتب النيجر » - فى جمهورية مالى - قد تحولت إلى شركة حكومية . وفى زنجبار تم تأمين الأرض أيضاً .

وفى البلدان التى تكون فيها السلطة فى أيدي القوى الثورية الديمقراطية التى تعبر عن مصالح جماهير الفلاحين ، وعندما يقتضى الأمر

— بصفة خاصة — الإحتفاظ بالملكية الجماعية التقليدية للأرض — تتحقق الإصلاحات الزراعية ، أساساً ، في شكل تعاونيات مختلفة الأنواع .

إن الإصلاحات الزراعية ، في البلدان المتحررة حديثاً ، هي أساساً إصلاحات ديمقراطية ، غير أنها ليست إصلاحات اشتراكية . إنها لا تحاول دون تطور الرأسمالية . وإنما هي على العكس تزيح أية عقبات في طريقه . من هذه العقبات علاقات ما قبل الرأسمالية . وفي نفس الوقت نجد أن القضاء على علاقات ما قبل الرأسمالية ، وتصفية الأشكال الإقطاعية ، وشبه الإقطاعية لاستغلال الفلاحين ، كل هذا يكفل الشروط الواجب توافرها من أجل التحول إلى الإصلاحات الاشتراكية .

أما الحركة التعاونية ، التي تشجعها الدولة ويتم تنظيمها وفقاً لمبادئ ديمقراطية ، ووجود قطاع تابع للدولة ، فيمكن أن يصبح القاعدة المادية للتطور غير الرأسمالي للمستعمرات السابقة .

أن الحل الجذري للمشكلة — الزراعية — بما يتمشى ومصلحة الفلاحين ، وباشتراكهم — يضع حداً للملكية الإقطاعية الأثرياء للأرض ، ويزود الفلاحين بالأرض التي طال إنتظارهم لها . وإن تحقيق المطلب الأساسي للغالبية العظمى من الفلاحين معناه تعبئة أكبر طبقة من سكان المستعمرات السابقة وجعلها في صف الثورة ، وجذبها إلى التيار الثوري ، وبذلك ترتفع الثورة إلى آفاق أعلى .

ويدل تطور الدول الفتية إلى وجود محاولات ، في بعض البلدان ،
للإسراع بالأصلاحات بشكل مفتعل ، وتخطي المراحل الطبيعية .
وهذه العجلة ظاهرة مفهومة ، بالرغم من أنه ليس هناك ما يبررها .
ويمجدد بنا أن نلثفت إلى التحذير الذي رددته لينين ، حين قال إن
العجلة ، والعجز عن الانتظار حتى يتم تنظيم الطبقات في الريف ،
ومحاولة التصرف دون التحالف - المؤقت - مع المزارعين ككل ،
كل هذا شبيه بفرض إرادة القلة على الكثرة . ومعناه الافتقار إلى
إدراك الحقيقة التالية : « إن ثورة الفلاحين لا تزال ثورة برجوازية ،
وإن من المستحيل تحويلها إلى ثورة اشتراكية في بلد متخلف دون
عدد الانتقالات ، ومن المراحل الانتقالية » .



صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية

بالصبغة الديمقراطية

ثمة عنصر أساسى ومطالب غاية فى الأهمية من أجل مزيد من التطور للثورة الوطنية الديمقراطية ، ألا وهو صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية . وتجنيد الجماهير للمساهمة فى الإصلاحات الاجتماعية وفى تسيير دفة الدولة . ان هذه المهمة إنما تتبع من طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية . وهى ليست مقياساً من مقاييس الطبقة العليا ، كأن يعنى هذا تغييرا فى الحكم ، وإنما هى شبكة من التغيرات الجوهرية العميقة فى حياة المجتمع .

ومن واجب الثورة أن تخلق فى الجماهير - الذين يصنعون التاريخ - عنصر للبادرة ، ويجب ان تضع حداً للوضع الذى يصبح فيه مصير البلاد فى يد طوائف صغيرة من المستغلين الأجانب والمحليين ولا يمكن أن تتحقق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العميقة إلا باشتراك الجماهير وعلى أساس من نضالها . والجماهير هى القوة الرئيسية التى يهملها قبل غيرها - القضاء على تأخرها الذى استمر أمداً طويلاً . وهذه القوة ، وحدها ، هى التى تستطيع ان تجبر البرجوازية الوطنية على التسليم بتدمير البناء الاستعماري - الإقطاعي للمجتمع .

إن صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية يفترض ،
أولا وقبل كل شيء :

— القضاء على الجهاز البيروقراطي القديم الذي صنعه الاستعماريون
ذلك الجهاز النعزل عن الشعب ، المناهض للشعب .

— تربية وتطوير نمط جديد من القادة في كافة ميادين النشاط
الاقتصادي والاجتماعي ، قادة يخرجون من صفوف الشعب ، ويعرفون ،
احتياجاته ، ويدافعون عن مصالحه .

— تشجيع الأحزاب السياسية التي تجند جبهة متحدة على بذل
الجهد الجبار .

— تنشيط نقابات العمال وغيرها من المنظمات الجماهيرية ، والاعتراف
بمقوقها ، ودورها السياسي الهام في الدولة .

— تحرير المرأة وتجنيد لها للحياة الاجتماعية - السياسية الإيجابية .

— تطوير منظمات الفلاحين على أفضل نحو ممكن واشراكها مباشرة
في مهمة القيام بعمليات التحول في الميدان الزراعي ، وتثقيف
الفلاحين سياسياً .

— إلغاء الديمقراطية المزيفة التي فرضها الاستعماريون عليهم كي
يخلقوا فئة من الصنموة الحاكمة التي تدين لهم بالولاء . على أن تحل
محلها ديمقراطية أصيلة تضمن حرية الكلام والصحافة وتقر مبدأ
الإنتخاب ، من القمة حتى القاعدة ، عند تشكيل الأجهزة الإدارية
والسياسية .

— جذب الجماهير للكافة إلى عملية إدارة الإنتاج والتوزيع والسيطرة عليهما .

— أن يصبح في مقدور الشعب التمتع بكافة مزايا الثقافة ، والرعاية الصحية : والتعليم العام .

وفي البلدان للتحررة حديثاً تدور اليوم معركة عنيفة من أجل وضع برنامج الإصلاحات الديمقراطية موضع التنفيذ غير ان القوى الرجعية التي يؤيدها الامبرياليون . تعارض مثل هذا البرنامج. والقوى الديمقراطية تناهض من أجل تنفيذه وخلال هذه المعركة يحدث تصنيف القوى الطبقية والسياسية .

(٥) الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة

إن القيام بالمهام الوطنية الأساسية والمعنى بالثورة الوطنية الديمقراطية
ليتطلب - بشكل ملح - اتحاد كافة القوى الوطنية . والاتحاد إنما يخدم
مصالح كافة الطبقات الاجتماعية الأساسية ، وطبقات المجتمع التي تعاني
من الاستغلال الامبريالي والتأخر الاقتصادي وجدير بالذكر أن
الاتجاه المعادي للامبريالية الذي تمثله حركة التحرير الوطني ، وكذلك
الرغبة في القضاء على التخلف الاقتصادي الكبير . كل هذا يوفر
الشروط الايجابية اللازمة لتكوين جبهة وطنية متحدة في المستعمرات
السابقة وفي البلدان غير المستقلة . جبهة توحد بين كافة القوى الديمقراطية
والوطنية . وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية موضوعية وجدنا أن
المعركة التي تخوضها ثورة التحرير الوطنية إنما تهدف إلى وضع خاتمة
للنظام العالمي الذي خلقته الامبريالية . والذي يجعل بعض الدول تستغل
دولا أخرى . هذا هو أحد المظاهر الهامة لأفول الرأسمالية خلال
فترة التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي .



مجال توحيد القوة التقدمية

إن المهام الديمقراطية التي تضطلع بها الثورة الوطنية المعادية للإمبريالية تصلح أساساً لوحدة العناصر التقدمية في البلدان المتحررة حديثاً . وتتلخص هذه المهام في :

(أ) تحقيق الاستقلال السياسى ، وانزعاج الجذور الإقتصادية للتحكم الإمبريالى ، والحد من الاحتكارات الأجنبية وطردها من اقتصاد البلدان المتحررة حديثاً .

(ب) خلق صناعة وطنية ، وتطوير هذه الصناعة .

(ج) إدخال الإصلاحات الزراعية لخدمة الفلاحين ، وتصفية كافة رؤوس الأقطاع والبقية الباقية منه .

(د) رفع مستويات معيشة الشعب وصنع الحياة العامة بالصيغة الديمقراطية .

(هـ) رسم سياسة خارجية مستقلة وتطوير التعاون الاقتصادى والثقافى مع كافة البلدان .

والمركة من أجل تنفيذ البرنامج الديمقراطى لا تفترض ثورة جديدة وإنما تتم فى نفس الوقت الذى تتم فيه الثورة المناهضة للإمبريالية والاستعمار ، تلك الثورة التى تحقق الاستقلال للبلاد .

والمطالبة بتصفية الحكم الاستعمارى ، وحصول الدولة على استقلالها ،

كل هذا يصلح أساساً لتوحيد كافة العناصر الوطنية . وفى الوقت الحاضر نجد أن برنامج الإصلاحات الديمقراطية يخدم هذا الغرض . وفى المعركة من أجل تنفيذ هذا البرنامج تطرأ تغييرات على توزيع القوى الطبقية والسياسية والذين يعتبرون أن الثورة انتهت ، ويخشون من تطورها ، هؤلاء ينحرفون عنها وفى نفس الوقت تبرز إلى المقدمة قوى جديدة ، قوى تريد إنهاء الثورة . وتشمل المهام الملحة التى تضطلع بها القوى التقدمية فى البلدان المنحررة حديثاً فى . منع القوى الرجعية من تحويل الجماهير بعيداً عن الطريق الثورى ودفعها مرة أخرى إلى طريق الرأسمالية والبرجوازية المحلية - توحيد كافة القوى الديمقراطية الثورية فى المعركة ضدها ، وتعميق الحركة التحريرية الوطنية . ولا يمكن أن يتحقق هذا العمل إلا بتوحيد جهود كافة القوى الوطنية والديمقراطية فى المجتمع ، على أن تنظم هذه القوى فى جبهة متحدة .

إن عملية تأليف جبهة وطنية ديمقراطية متحدة لمهمة معقدة . ومن الممكن أن تستمر لفترة طويلة ، أو قد تستغرق فترة وجيزة . وفى مقدورها أن تضطلع بمهام وطنية هامة ، أو تحل مشاكل فردية . ولا يمكن تنظيم جبهة متحدة تتمتع بالكفاءة والدوام من وحي إتفاقات مؤقتة تصل إليها الطبقات العليا . ذلك أن هذه الجبهة إنما تتشكل خلال جهود الجماهير من القاعدة ، خلال الإجراءات المشتركة الجبارة التى تقوم بها الطبقات والطوائف الاجتماعية المختلفة . إنها تتشكل من خلال الصراع اليومى من أجل المطالب الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية للشعب العامل .

ويستطيع اتحاد القوى الاجتماعية المختلفة في جبهة متحدة أن يستمر طويلا ، ويصمد ، إذا تم وضع برنامج ملموس محدد . ويجب أن ينص هذا البرنامج على الأعباء الوطنية لفترة طويلة ، وأن يأخذ في اعتباره الاهتمامات الأساسية للقوى التي تشكل منها الجبهة المتحدة . ويتعين على هذا البرنامج أن يوضح لكل طبقة ، ولكل فئة اجتماعية . أساليب وحلول بمهام الديمقراطية خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وكذلك خلال تطورها وتحولها إلى ثورة اشتراكية .

تركيب الجبهة المتحدة

لا يتشابه ببناء الجبهة المتحدة في كافة البلدان ، ولا يتشابه خلال مختلف مراحل الثورة. وهو يتوقف على عوامل مثل : طبيعة التناقضات بين الأمبريالية والإقطاع من ناحية ، والقوى الديمقراطية من ناحية أخرى ، وحدة التناقضات الطبقية ، والتكوين الاجتماعي للسكان . والنضج السياسي والتنظيم الذي تتمتع به الطبقة العاملة . وغيرها من العناصر الاجتماعية ... الخ .

وعادة ما تحدث تمديدات في عضوية الجبهة للتحدة خلال كل مرحلة من مراحل النضال . فحين تحس بعض الطوائف الاجتماعية أو الأحزاب . أو المنظمات العامة . أو الأفراد . أن مطالبهم قد تحققت يجمدون . وتحل محلهم قوى جديدة . ومع ذلك تتألف خلال النضال نواة دائمة تحتضن كافة الديمقراطيين .

وإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة الاجتماعية وجدنا أن في إمكان الجبهة المتحدة أن تضم إلى عضويتها العمال . والفلاحين . وصغار البراجوزيين في المدن . والمثقفين . والشريحة الثورية في صفوف العسكريين . والعناصر الوطنية في صفوف البرجوازيين . فإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة السياسية وجدنا أن الجبهة الوطنية الديمقراطية توحد بين الأحزاب الديمقراطية والمعادية للامبريالية . والنقابات العمالية . وحركات الفلاحين . ومختلف المنظمات الاجتماعية والثقافية التي تدافع عن مصالح جماهير العمال في معركتهم من أجل الإصلاحات الفعلية.

قيادة الجبهة المتحدة

تبدو مسألة القيادة صعبة لحظة تأليف الجبهة المتحدة . ولقد جرت العادة على أن مختلف الطبقات الاجتماعية والمنظمات السياسية تريد أن تضطلع بهذا الدور . ومع ذلك تدل التجربة التاريخية أن المبادرة إلى وضع شروط مبدئية تضمن - مقدما - تجانس طبقة أو أخرى في الجبهة المتحدة إنما تكتب على مستقبلها الفشل . فعندما تتألف جبهة متحدة يجب أن يكون دور المحرك في يد الطبقة أو الطائفة الاجتماعية التي تتمتع بأعظم نفوذ في أوساط العمال . ولا يمكن أن تتم قيادة الحركة بمرسوم . كذلك لا بد أن تكون الجماهير مؤمنة بهذه القيادة ، ومعترفة بها .

ومن الممكن تأليف جبهة . والبدء في التحرك في الطريق غير الرأسمالي في ظل قيادة أية طبقة من الطبقات الديمقراطية . سواء كانت طبقة العمال . أو الفلاحين . أو صغار البرجوازيين في المدن . وفي بعض البلدان يتزعم المثقفون التقدميون . بما فيهم الضباط الثوار . الجبهة المتحدة . وخلال سير المعركة لا بد وأن تحدث تغيرات في تجانس القوى الطبقية . ولا بد أن تصاحبها تغيرات في قيادة الجبهة المتحدة . أما العناصر غير المستقرة ، والعناصر المتذبذبة ، فتفقد ثقة الجماهير ،

ويتم استبعادها ، بينما تتقدم إلى مركز القيادة القوى الأكثر استقراراً ونشاطاً .

والطبقة العاملة هي أخلص طبقة ثورية في المجتمع الحديث ، وهي تخوض المعركة بدافع من الإيثار ، وبذلك يعترف بها - على نحو كبير - الفلاحون ، وصغار البرجوازيين في المدن ، وغير ذلك من الطوائف الاجتماعية ، ويعتبرونها القوة التي تقود الثورة . وهي لا تضمن لنفسها دور القائد عن طريق مرسوم ، وإنما بفضل النضال اليومي من أجل تحقيق مطالب وأمانى الشعب . هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تستند إليه عملية تسليم قيادة الجبهة المتحدة للطبقة العاملة . وكلما كانت الطبقة العاملة أسرع في الاضطلاع بدورها القيادي وكسب الفلاحين في صفها ، وكلما علت الموجه الثورية ، يتم التحول من الثورة الوطنية الديمقراطية إلى الثورة الاشتراكية على نحو أسرع .



دور الفلاحين

تعد الطبقة العاملة طليعة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، كما أن تحالفها مع الفلاحين هو نواة هذه الجبهة والفلاحون هم أقوى كتلة حليفة للطبقة العاملة في معركتها ضد الإمبريالية ، ومعركتها من أجل تنفيذ مهام الديمقراطية . ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تفوز بمركز القيادة إلا إذا خاضت معركة تنكر فيها ذاتها وتسعى إلى مطالب الفلاحين وتستكمل الثورة الزراعية . وبهذه الطريقة وحدها تستطيع الطبقة العاملة أن تجتذب الفلاحين وتجعلهم يسهمون - بدور فعال - في العملية الثورية . وتحالف الطبقة العاملة والفلاحين يدعم الأساس الذي تقوم عليه الثورة الديمقراطية . كذلك تتوقف درجة مساهمة الطبقات والطوائف الاجتماعية الأخرى في الثورة الوطنية الديمقراطية ، تتوقف آخر الأمر على صمود هذا التحالف وهذه الطبقات والمراتب الاجتماعية ، نفسها ، يهملها أن تحظى بتأييد الطبقة العاملة .

والفلاحون ، من الناحية العددية ، أكبر طبقة في البلدان التي تحررت حديثاً ، وهم أضخم كتلة في الثورة الديمقراطية . ومن أجل هذا تتوقف مصائر الحركات الوطنية الديمقراطية على الفلاحين إلى حد كبير . بيد أن مصير الثورة يتوقف - بدرجة أكبر على أي

الطبقات ستقوم الحركة الوطنية التحررية .

وتدل التجربة التاريخية لتطور الحركات الوطنية التحررية على أن السادة الإقطاعيين كثيراً ما يزعمون للمعركة المناهضة للامبرياليين حين لا توجد في البلاد طبقة عمالية ، أو لا تكاد توجد ، وحين لا تزال هناك روابط إقطاعية طبقية . هذا هو ما حدث خلال ثورة الريف في مراکش (١٩٢١ — ١٩٢٦) وما حدث في أفغانستان (١٩٢٨ — ١٩٢٩) ، وسنكيانج ، والتبت ، وعدد من المناطق الأخرى . ومنيت كل هذه الثورات بالفشل . ذلك أن السادة الإقطاعيين لا يريدون أن تتطور معركة الفلاحين المناهضة للاقطاع . وما أن تبدأ الحركة في التطور إلى ثورة زراعية حتى يقدم السادة الإقطاعيون على خيانة الفلاحين والتخلي عنهم .

ومع ذلك ، هناك أمثلة تاريخية أخرى اتصرت فيها ثورات الفلاحين (كما حدث في منغوليا وفي الجمهوريات السوفييتية في الشرق) حدث هذا لأن الطبقة العاملة لعبت الدور القيادي في هذه الثورات .

ونتيجة لتكوين نظام اشتراكي عالمي تضاعفت - إلى حد هائل احتمالات انتصار ثورات الفلاحين في كل بلد على حده . وفي ظل الظروف الحديثة تمتاز الثورات الوطنية بالثورات الاشتراكية . واليوم . ينتظر الفلاحين انتصار غير مشروط على الامبريالية . وانتقال إلى طريق التطور غير الرأسالي .. هذا إذا قاد الحركة ديمقراطيين ثوريين .

وفي كل الظروف الحالية ، وبينما انتصرت ثورات التحرير الوطنية في عديد من البلدان المتخلفة اقتصادياً والتي لا تملك طبقة عاملة بالفعل نجد أن تحقيق مزيد من التطور للثورة يتوقف على الطبقة الاجتماعية التي ستقوم بالدور القيادي في هذه البلدان : أهم الامبرياليون والموالون للاقطاع أم الديمقراطيون الثوريون ؟ كما يتوقف على الذين تعتمد عليهم القوى : هل تعتمد على الدول الاستعمارية أم على نظام الاشتراكية العالمي ؟ إن التأيد النابع من الاشتراكية العالمية يجعل في الامكان التعجيل بالتطور الاجتماعي - الاقتصادي على الطريق الرأسمالي وهذا يؤدي لا محالة إلى زيادة وتدعيم للطبقة العاملة الوطنية ، وإلى تطور الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية في ظل القيادة الباشرة للطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين تحالفاً وثيقاً .

البرجوازية الصغيرة والمثقفون في المدن

تتمتع البرجوازية الصغيرة في المدن بإمكانات ثورية هائلة - في الثورة الوطنية التحررية . وهي تحتل مركزاً وسطاً بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، وهي من أجل هذا أنشط قوة خلال المراحل الأولى للثورة . ويحاول ممثلوها رسم خطوط سياستهم بأنفسهم ، ويؤلفون أحزابهم الخاصة بهم ، وتجمعاتهم الوطنية . والبرجوازية الصغيرة في المدن متباينة في شخصيتها . فبعض طوائفها تميل إلى النزعة الفوضوية ، وتخضع لكافة حالات التردد والتذبذب وتنحاز - لا محالة - إلى صف البرجوازية ، وبذلك تصبح قوة مضادة للثورة وهناك طوائف أخرى تزداد إقتراباً من الطبقة العاملة ، وتنضم إليها أثناء الثورة ، وفي ظل قيادة الطبقة العاملة تصبح هذه الطوائف قوة ثورية حقة .

إن تجربة التطور المستقل في الدول الفتية يدل على أن بعض الزعماء من صغار البرجوازيين ينحرفون حينما يتسلمون عنان الأمور ، ويصبحون قوة رجعية (كما حدث لزمامة حزب البعث في العراق) . وفي بعض الحالات يستسلمون - بسهولة - للفساد ، ويستغلون مراكزهم ، ويثرون ويصبحون بمعزل عن الجماهير ، ويتحولون إلى يروقراطيين ويستخفون باحتياجات الشعب العامل .

إن الاستعانة بالبرجوازية الصغيرة في المدن ، في الجبهة المتحدة ، يضاعف من القوى الثورية . وإذ تدعم الطبقة العاملة تحالفها مع الفلاحين

فانها تطور الحركة الزراعية ، وفي نفس الوقت تؤيد مطالب البرجوازية الصغيرة في المدن . كذلك تنافح عن سلامة ثمارها ، وهي التي حصلت عليها عن طريق جهدها ، كما أنها تسهم في المعركة ضد الرأسمالية . الخ .

وفي كثير من البلدان نجد أن البرجوازية الصغيرة ، والمتقنين ، والطلاب والثوار من الضباط ، يعملون بجهد واجتهاد في الثورة الوطنية الديمقراطية وهم يعبرون ، بعض الأحيان ، عن مصالح الفلاحين ، بالرغم من أنهم - أنفسهم - قد ينحدرون من أسر كبار ملاك الأراضي . والتطور السريع للثورة قد يجتذبهم إلى حركة العمال ، تلك الحركة التي يضيفون إليها أيديولوجية البرجوازية الصغيرة . وخلال المعركة نجد أن ممثلي المثقفين الأبعد نظراً يفهمون المهام التي تضطلع بها معركة الطبقة العاملة ، وبذلك يصبحون مناضحين ، إيجابيين ، عن مصالحها . إن المثقفين الذين يعتبرون قوة وسيطة ، يسيرون وراء الطبقة ، التي تفتح أمامهم - في فترة معينة - أكبر الاحتمالات . وفي نفس الوقت نجد أن الجزء الديمقراطي منها يقف عادة في الصفوف الأولى من الحركة . ذلك أن إدراكها أعمق من إدراك الغالبية العظمى من الشعب . وهذه الغالبية - في معظمها - أمية .

إن تجنيد هذه الطوائف الاجتماعية في صفوف الثورة يوسع من قاعدة الجبهة المتحدة ويدعم القوى التقدمية في معركتها من أجل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية . وفي البلدان التي لا نجد فيها غير طبقة عاملة صغيرة لا تعي بعد دورها التاريخي . يقوم ممثلي المثقفين الثوريين

والديمقراطيين بقيادة الحركة . ويقومون بالاصلاحيات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية .

وهناك . في عديد من المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات فئات ضخمة من فقراء المدن المعدمين . وعناصر لا تنتمي إلى طبقة . وأوضاعها تدفعها إلى الثورة دفعا . غير أن هذه الفئات تفتقر إلى الاستقرار بشكل هائل . وهي - في جوهرها - عرضة للتردد والتذبذب . ومن السهل أن تضللها ديماجوجية شبه ثورية . وهي تميل إلى إدخال أيديولوجية إرهابية فوضوية في صفوف الثورة . ومن الممكن . بسهولة . أن ترسي القوى الرجعية جزءاً من هذه البروليتاريا . وقد ينجاز جزء إلى جانب الثورة . والجزء الأول من البروليتاريا لا يستطيع أن يلعب دوراً مستقلاً في الثورة . بيد أن الثورة المضادة . أو القوى التقدمية . تستطيع أن تعتمد عليه . وفي لحظة معينة قد يصبح بمثابة رصيد كامن يمكن أن يجعل موازين الثورة تميل إلى هذه الناحية . أو تلك .



الثورة ورجال الدين

عند تحليل توزيع الطبقات والقوى السياسية في البلدان المنحررة حديثاً يتضح أنه من الخطأ التهوين من شأن العوامل الأخلاقية والعاطفية وتأثير الدين بصفة خاصة . وفي عدد من البلدان التي يتمتع فيها رجال الدين بنفوذ كبير نجد أن حركة التحرير الوطني تعبر عن أيديولوجيتها في البداية عن طريق شعارات دينية - سياسية تؤيدها جموع من العمال في بعض الأحيان . وإذا تزداد الثورة عمقاً وينمو نشاط الجماهير ووعيتها السياسي نجد أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة تزيح الشعارات الدينية جانباً . وفي مثل هذه البلدان نجد أن أبسط مظهر من مظاهر عدم التسامح الديني سرعان ما يدفع جمهرة العمال إلى معسكر الرجعية ويستغل رجال الدين الرجعيون هذا من أجل أغراضهم المضادة للثورة . وفي نفس الوقت يؤيد ممثلو رجال الدين ، من ذوى النزعة الارستقراطية . يؤيدون الثورة ، ونستطيع أن نفسر تأثير الكنيسة على الجماهير بقولنا إن قادة الدول الفتية يولون إهتماماً كبيراً بالدين . بشكل أو آخر .

وتدل الحقائق على أن الدين . في بعض البلدان وفي بعض مراحل معركة التحرر . يقوم بعزل الناس عن الاستعماريين وبذلك يسهم - بشكل إيجابي - في تطور الحركة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك حركة البوذيين في فيتنام الجنوبية : وهناك أمثلة في معركة التحرير الوطني الحديثة كان فيها رجال الدين على رأس الحركة .

إن تجنيد ممثلي رجال الدين من ذوى التفكير المنحرر في الجهة المتحدة يسهم في تدعيم هذه الجهة ويقوى وضع القوى التقدمية التي تجاهد من أجل التحرير الوطني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .

الجبهة المتحدة والبرجوازية الوطنية

من الملاحظ : في أقطار آسيا . وإفريقية . وأمريكا اللاتينية .
ان الحركة الثورية تتطور بشكل غير منتظم . والقضايا التي تتعلق
بتأليف جبهة وطنية متحدة . وتحديد أغراضها وطابعها . والمشاركين
فيها وزعمائها - كل هذه القضايا تظهر في أشكال مختلفة . وفي كافة
الأقطار نجد أن الحاجة المشتركة تتمثل في توحيد الطبقة العاملة مع
طبقات المجتمع غير البروليتارية . ومضاعفة الجهد السياسي في أوساط
الفلاحين . وصغار البرجوازيين . والمتقنين . بهدف إجتذابهم إلى
النضال الإيجابي من أجل تحقيق المهام الوطنية .

وتأليف جبهة ديمقراطية متحدة لا يعني أن المعركة انتهت . فمماثلو
كل طبقة . على حدة . يحاولون الذود عن مصالحهم . ويجاهدون من
أجل قيادة الحركة . والطبقة العاملة تنضم إلى الطبقات الأخرى والفئات
الاجتماعية الأخرى في جبهة متحدة . لكنها لا تفرق نفسها عنها وإنما
تستمر في الدفاع عن مصالحها هي . الأساسية . وذلك كي تصل إلى
هدفها النهائي . ألا وهو : وضع خاتمة للثورة الديمقراطية . وذلك
بتحويلها إلى ثورة اشتراكية .

إن وجود موقف سليم تجاه مسألة الجبهة الوطنية المتحدة له أكبر
الدلالة . وذلك في كافة مراحل ثورة التحرر الوطني . . . وسيكون

الفشل مآل الثورة إذا أقللنا من شأن . أو تجاهلنا . دور حلفاء البروليتاريا . وبخاصة البرجوازية الصغيرة . والطوائف الاجتماعية الوسيطة . والمثقفين الديمقراطيون .

والنزعة الطائفية . والأخطاء الراجعة إلى تغت عقائدى . كل هذا يحول دون توثيق الصلات بين الطبقة العاملة والحلفاء الضروريين الذين يمكن أن ينضموا إليها . إن سياسة الطبقة العاملة وسياسة حزبها تجاه البرجوازية الوطنية لا تحدد دوماً تحديداً سائماً . كذلك ليس هناك . بصفة دائمة . اتجاهات متباينة نحو الأحزاب الوطنية والاشتراكية فى البلدان المتحررة حديثاً . والملاحظ أن قضية قيادة الطبقة العاملة للجهة الوطنية المتحدة كثيراً ما تعرض من زاوية واحدة . دون أن يؤخذ فى الاعتبار الصلة الوثيقة بين مختلف العناصر الطبقية .

ولقد دلت الحياة على أن من الخطأ تقييم البرجوازية الوطنية ككل - على أنها قوة رجعية متحدة . إن مثل هذه النظرة تستبعد إمكان الإستعانة بجزء من البرجوازية الوطنية فى تأليف جهة متحدة . كما أنها تنكر الإمكانيات الثورية الكامنة فيها .

إن مصالح الطبقة العاملة ومصالح الشعب كله لا تستدعى الانفصال عن البرجوازية الوطنية للعادية للإمبريالية . وإنما تتطلب جهداً مشتركاً فى المعركة مع الامبريالية والعناصر الرجعية المحلية التى تحاول أن تجتذبها إلى صنعها . إن الامبريالية لا تستطيع أن تتحدى فى علاقتها مع البرجوازية الوطنية . منها . تنازلت هذه البرجوازية عن مطالب . إن البرجوازية

الوطنية تريد أن تحكم بلادها في ظل من الاستقلال . وتريد أن تكون عضواً في أسرة الرأسمالية العالمية يتمتع بكافة حقوقه . وعلى قدم المساواة مع الآخرين . غير أن الامبريالية تشاهد هذا الاتجاه . ومن هنا يظهر التناقض بين الامبريالية والبرجوازية الوطنية واحتمال انضمام البرجوازية الوطنية إلى الجبهة للعادية للإمبريالية .

والبرجوازية . كطبقة . تتسم بالتباين . فالبرجوازية الكبيرة تشكل - مادة - الجناح الايمن الذي يحتمل . في أكثر الاحوال . أن يتفق مع الامبريالية والسادة الاقطاعيين . ويحبذ التطور الرأسمالي بشكل سافر . والبرجوازية التجارية في البلدان الاقل تطوراً . والتي تتأثر بالتعاون مع الاحتكارات الغربية التي تغذيها . أشبه - سياسياً - بالبرجوازية الموجودة في البلدان الحديثة الاستقلال والاكثر تطوراً . أما البرجوازية الوطنية الوسطى فتحس - بشدة - بضغط رأس المال الاجنبي ، وتلعب دوراً إيجابياً في المعركة للعادية للإمبريالية وتؤيد الاصلاحات الزراعية .

واشتراك البرجوازية الوطنية في المعركة من أجل الاصلاحات الديمقراطية لا يحقق الاستقرار لانهجها السياسي . فالمصالح الطبقية الضيقة للبرجوازية تضطرها إلى التعاون مع الامبريالية . غير أن محاولة تخليصها من سيطرة الاحتكارات الاجنبية وأوامرها . والظفر « مكان تحت الشمس » في العالم الرأسمالي يدفعها إلى النضال من أجل الظفر بالاستقلال الاقتصادي . ومحاربة الامبريالية . إن سيطرة مصالح هذه

الطائفة أو تلك في مختلف المراحل تطور الثورة الوطنية . والتغير الذي يطرأ على العلاقة بين العناصر الطبقاتية لهذا هذا يتسبب في افتقار البرجوازية الوطنية إلى الاستقرار .

واللهام الوطنية للعادية للإمبريالية تتحقق خلال المعركة من أجل التحرر الوطني ، تحت زاية القومية وبعد أن يتحقق للدولة استقلالها تصبح المشاكل الاجتماعية أهم ما في الأمر . فالعمال يريدون رفع مستوى معيشتهم ، والفلاحون يجاهدون من أجل إمتلاك الأرض والاستمتاع بثمار كدهم . واضطهدون يرغبون في حقوقهم السياسية .

وعندما تصبح السلطة في يد البرجوازية . فانها تستمر في استخدام الشعارات الوطنية كي تدعم مركزها وتضعف من استغلال الطبقة العاملة وغيرها من العاملين . إنها تريد أن تعرقل - وتوقفت آخر الأمر - أي تطور جديد في ثورة التحرر الوطني . ويؤيدها في ذلك ملاك الأرض الأثرياء . الذين يريدون الاحتفاظ بأرضهم .

وتسعى القوى التقدمية . لجاهدة . كي توجه تطور البلاد في طريق التقدم الاجتماعي . وكي تدعم استقلالها الوطني وتحميه من مؤامرات الإمبريالية . ومع ذلك . تصادف بمعارضة خطيرة من القوى الرجعية المحلية . التي تحظى بتأييد الإمبريالية .

إن هذا الازدواج في موقف البرجوازية يجعلها حليفا لا يعتمد عليه في المعركة من أجل الاستقلال الاقتصادي . ومع ذلك فمن الخطأ أن تستبعد البرجوازية الوطنية من العناصر التي تشكل اتجاهه المتحدة .

والذين يحبذون الانفصال العاجل عنها إنما يسلّمون عنقهم للإمبرياليين. ذلك أن حدوث إنشقاق في الجبهة المتحدة معناه تغير في توزيع القوى لصالح الإمبريالية والقوى الرجعية في الداخل . وفي نفس الوقت فإن اشتراك البرجوازية في الجبهة الوطنية لا يعنى أن الحركة الثورية أصبحت في أيدي البرجوازية تماما .

وعندما تضطلع البرجوازية بالأعباء الديمقراطية العامة فإنها كثيراً ما تحاول جعل المبادرة في يديها وتحاول تزعم الحركة . وإضعاف الروح الثورية على نحو أو آخر . والقضاء على تحالف الطبقة العاملة والفلاحين كي تحمي بذلك مصالحها الأنانية الخاصة . من أجل هذا يجب ألا يعنى شعار الوحدة الوطنية وجود وحدة تلتف حول البرجوازية وإنما وحدة يمكن أن تساهم فيها البرجوازية .

والثورة التي تمر بها الآن معظم البلدان المتحررة حديثاً إنما هي ثورة وطنية ، ديمقراطية . ومصالح الشعب برمته تتعارض . تماماً . مع مصالح الإمبريالية والعناصر الرجعية المحلية . إن لها جذورها العميقة في النظام الاجتماعي - الاقتصادي الحديث ، كما تعكس احتياجات ومطالب العناصر الاجتماعية الأساسية للبلد ككل .

وعندما تظهر ، في الدول القومية المستقلة ، إختلافات وتناقضات هائلة في مصالح مختلف الطبقات والفئات ، يستحيل أن يتحقق التقدم دون الإطاحة بالطغيان الإمبريالى ، واستئصال شأفة البقية الباقية من الإقطاع ، وتصفية التخلف الاقتصادي ، والاشتراك الواضح المباشر لكافة العناصر الاجتماعية التقدمية من أجل تنظيم الدولة وتسيير دفتها إن الشطور الديمقراطي العام للبلاد يتمشى والمصالح الأساسية للامة ككل

(٦) الدولة الوطنية الديمقراطية

هى القالب السياسى للتطور غير الرأسمالى

من الضرورى - كى تتحقق المهام التى تواجه البلدان المتحررة حديثا - خلق دولة ذات طابع وطنى ديمقراطى ، دولة تكون سلاحا للمعركة الثورية من أجل التصفية ، المبكرة ، للتأخر الاجتماعى والاقتصادى ، ومحاربة الإمبريالية ، ونشر السلام فى أرجاء العالم . ومثل هذه الدولة يجب ألا تعكس مصالح طبقة واحدة معينة . وإنما أكبر عدد من طوائف الشعب فى الأمم المتحررة حديثا . كذلك يتعين على هذه الدولة أن تنفذ . وتستكمل . عملية مناهضة الإمبريالية . وتحقيق الديمقراطية - وهو ما تضطلع به حركة التحرير الوطنى - وأن تضمن التطور اللارأسمالى للبلاد .

مهام الدولة الوطنية الديمقراطية

تتمثل مهام مثل هذه الدولة في أكتشاف الوسائل والأشكال التي تعود الشعب الذي تخلص من نير الاستعمار ، تقوده إلى نظام اجتماعي جديد أكثر تقدماً ، وبأقصر طريق ممكن .

ولا جدال في أنه نظراً للتشوع الهائل في الظروف المعوسة في البلدان التي هبت شعوبها للاضطلاع بالعبء التاريخي للمستقل . فلا بد في ظهور أشكال متنوعة من الدول . ومع ذلك . وبالرغم من تشوع الملامح المحددة للحياة الاقتصادية ، والسياسية . إلا أن الدول التي يخلقونها تتحدد في أكثر العوامل أهمية : إنها تمثل شكلاً جديداً من أشكال وحدة كافة العناصر السليمة في الأمة . على أساس من جهة وطنية متحدة في دولة ديمقراطية وطنية .

وفي ظل الوضع التاريخي الحديث نفوس ظروفها دولية ومحلية موالية في كثير من البلدان ، مما يفتح الباب أمام ظهور دولة قومية ديمقراطية مستقلة . أي دولة تناجح - بشكل مستمر - عن استقلالها السياسي أو الاقتصادي . وتحارب الإمبريالية وكنلها العسكرية ، وتحارب أشكال الاستعمار الجديد . وتسلك رأس المال الإمبريالي . مثل هذه الدولة ترفض أساليب الحكيم الدكتاتوري والاستبدادي . وهي تضمن للشعب حقوقاً وحرية ديمقراطية واسعة النطاق (حرية الكلام .

والصحافة . والاجتماع والظاهرات ، وحرية تشكيل أحزابهم السياسية .
الخاصة ومنظماتهم العامة) . وهي تتيح للناس فرصة المساهمة في تشكيل
سياسة الدولة .

وعلى الدولة الوطنية الديمقراطية ألا تكتفى بأن تؤكد للشعب
عدم وجود خط فاصل لا يمكن عبوره . وإنما عليها أن تؤكد أيضاً
وجود رباط مباشر بين المطالب الديمقراطية العامة وإصلاحات المجتمع
على أساس من مبادئ المساواة الاجتماعية . وكلما اضطلعت الدولة
الوطنية الديمقراطية - على نحو مستمر - بمهمة مناهضة الإمبريالية .
والقيام بالثورة الوطنية الديمقراطية . فإنها - بذلك - تقود البلد إلى
الإشتركية . من خلال طريق غير رأسمالي .

ونظراً لمنشأ الدولة الوطنية الديمقراطية وطابعها الأساسي . نجد أنها
جهاز يعبر عن الجبهة الوطنية للوحدة . وبالنسبة لأهدافها . نجد أنها
وسيلة للقيام بالمهام الديمقراطية . وخلق الظروف التي تساعد على
على تحول البلاد - بالتدرج - إلى طريق التطور الاشتراكي .

وجدير بالذكر أن ظهور الدول الوطنية الديمقراطية هو النتيجة
المنطقية التحررية المنطقية لتطور الحركة التي لا يمكن أن تقتصر - في
الحقبة الحالية - على مجرد الاضطلاع بمهمة التحرر الوطني . والثورة
البرجوازية الديمقراطية . إن تقرير المصير الوطني لا يستطيع أن يضمن
بعد حل المشكلة الزراعية حلاً جندياً ديمقراطياً . ولا أن يضمن
القضاء على التأخر الاقتصادي والاجتماعي العنيف . ومع ذلك تظهر
الثورات الوطنية التحررية . حالياً . لتحقيق هذه الأهداف .

لا مجرد تصفية الطغيان السياسى الأجنبى .

وتستطيع الثورات الوطنية التحررية أن تنجح فى اللهام التى تواجهها إذا أصبح زمام السلطة فى يد القوى الدائمة للناهضة الامبريالية التى تمثل الجماهير . من أجل هذا . فإن ظهور دولة وطنية ديمقراطية يفترض إعادة تشكيل العناصر الطبقية سياسياً . إن الطبقة العاملة والفلاحين . ولثقفين الديمقراطيين . يصبحون على رأس الجبهة المتحدة للقوى الوطنية التى تحتضن ذلك الجزء من البرجوازية الوطنية الذى يناهض الإمبريالية .

وعندما تشرع الجماهير فى القيام بدور إيجابى لتقرير مصير البلاد نجد أن ظهور مرحلة ديمقراطية جديدة فى الثورة الوطنية التحررية معناه أن الثورة الوطنية فى طريقها إلى أن تكون ثورة اجتماعية . إن التزاوج الوثيق بين مهام الثورات الوطنية والديمقراطية والاجتماعية . لمن أهم ما يميز التطور الذى تمر به الجهود الثورية السلمية . الحديثة . وفى حقيقتنا هذه تستطيع الثورة الوطنية التحررية ان تحقق أهدافها النهائية دون إصلاحات اجتماعية جذرية .

والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تصبح أداة لتنفيذ هذه الإصلاحات . يد أن من الممكن . مع ذلك . أن يؤدى نشاط الجماهير الثورى . إلى ظهور أشكال أخرى للدولة . أشكال تضطلع بأعباء الفترة الانتقالية . ثمة نقطة لا جدال عليها وهى أن الإعداد لبناء الاشتراكية هو وجده الهدف الرئيسى من ظهور الدولة الوطنية الديمقراطية وأى شكل آخر من أشكال الدول ان الاشتراكية هى الحلقات المنطقية الكاملة لعملية تطور الثورة الوطنية التحررية . بأكملها .

الطابع الانتقالي للدولة

لذا ، فالدولة الوطنية الديمقراطية هي دولة إنتقالية . ومطلوب منها أن تعد للإنتقال من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالي . والسمة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدولة أكثر تعقيداً منها في أية دولة أخرى . كما أن مهامها التاريخية أكثر تعقيداً أيضاً .

ويحدد بيان الدولة الوطنية الديمقراطية بأساسها الطبقي . إنها ليست دولة برجوازية - ديمقراطية خالصة . إنها دولة أكثر ثورية ، وأساسها هو الدكتاتورية الديمقراطية للكتلة الثورية للبروليتاريا ، والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة في المدن . والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تؤدي رسالتها دون أن تذهب إلى ما وراء حدود الديمقراطية البرجوازية . إنها دولة ثورية ، مناهضة للإمبريالية ، والإقطاع ، قوامها الشعب العامل ، ومطلوب منها أن تحقق الإنتقال إلى التقدم غير الرأسمالي ، وتعد لتطور الثورة إلى ثورة اشتراكية عن طريق عدد من المراحل .

ويتمثل قانون وجودها في عميق تطور الثورة ، والسير في الطريق اللازأسمالي ، إلى الاشتراكية . وستظهر مهام جديدة أثناء هذا التطور

ولابد من القيام بها . ومن أجل هذا سيتغير توزيع العناصر الطبقة عند كل تغير . والفئات الاجتماعية التي تستنفذ إمكانياتها الثورية ستكف عن اللقى فى النضال الثورى الإيجابى ، بل قد يتحول شطر منها إلى معسكر الثورة المضادة ، بينما تنضم قوى جديدة إلى الحركة .

وتخلال الثورة لا مفر من حدوث تغيرات هائلة على طريقة تشكيل العناصر الاجتماعية . وستكون هناك ، أيضاً ، تغيرات فى قيادة الحركة . وسيتوقف هذا على الظروف المموسة فى كل بلد . ومع ذلك ، وكما تدل التجربة الثورية للشعوب ، فإن لكل مرحلة من مراحل الثورة تجمعاتها المعينة الخاصة بالعناصر الطبقة .



مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية

خلال المرحلة الأولى من مراحل الثورة تصبح البرجوازية الوطنية، والاثقفون البرجوازيون، الذين ينشدون تأييد البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة... يصبح هؤلاء من أهم القوى الدافعة. فإذا حانت المرحلة الثانية تغيرت طبيعة الحركة - وتحركت قاعدتها الاجتماعية إلى تشكيل طبقي آخر. وتبدو الطبقة العاملة أهم عامل سياسي. ثم تظهر في الحركة أشكال ثورية أكثر تطرفاً. وتتحول الإضرابات الاقتصادية إلى معركة سياسية تحارب الامبريالية. وخلال تلك المرحلة تشكل الطبقة العاملة كتلة مع الفلاحين. فقد بدأ الفلاحون يظهرون وينشطون دفاعاً عن مصالحهم. كذلك تتشكل الطبقة العاملة مع البرجوازية الصغيرة في المدن ومع قسم من البرجوازية الوسطى. بل والبرجوازية الكبيرة. هذا الجمع بين العناصر الطبقية يعبر عن نفسه سياسياً في طريقه تشكيل الجماعات الحاكمة. أو الجماعات التي توجه الحركة. وتقترب الثورة من أعقاب المرحلة الثالثة. ويحدث تشكيل جديد للطبقات. في هذه المرحلة تظهر كتلة أكثر ثورية. وتصبح القوة الأساسية للحركة. والكتلة هي كتلة البروليتاريا. والفلاحين. والبرجوازية الصغيرة في المدن... مع استبعاد الشطر الأكبر من البرجوازية الوسطى والبرجوازية الكبيرة. غير أن هذا لا يعني أن البرجوازية بأكملها - كتلة - مستبعدة من حلبة النضال الوطني

التحررى . يضاف إلى هذا أن البرجوازية الصغيرة . والوسطى . بل وفئات معينة من البرجوازية الكبيرة . . قد تستمر - لفترة من الزمن - مع الثورة . غير أن الطبقة العاملة هى التى تصبح . فى هذه المرحلة الثالثة . العنصر القيادى فى الحركة .

وطبيعى أن كل هذه التشكيلات الجديدة إنما تحدث خلال الصراع الطبقي داخل كتلة القوى الثورية . وخلال انتقال الثورة إلى مرحلة جديدة يدرك البرجوازيون أن المعركة المعادية للإمبريالية . والتى تزعمها البروليتاريا . تفلت من يدها وتبدأ فى الاعتداء على مصالحها . من أجل هذا تحاول البرجوازية أن تستعيد الدور القيادى من جديد كى توقف الثورة . عند نقطة التحول هذه . بالذات . . تستطيع البرجوازية أن تقدم على أكثر الاجراءات بأساً . بما فى ذلك قتل زعماء الجناح الثورى . مستعينة فى ذلك بكافة - أنواع الهجوم . والنشاط التخريبى . وغير ذلك من الأساليب المعروفة جداً فى بلدان كثيرة . وفى نفس الوقت تحاول البرجوازية . فى استماتة . التأثير على الحركة الثورية . مستعينة فى ذلك بأيدىولوجية القومية البرجوازية والمعاداة للشيوعية . كى تناهض بها أيدىولوجية الصراع الطبقي .

هذا التطور للنضال الثورى ، وهذا التشكيل الجديد للعناصر الاجتماعية قد يميز أيضاً بعض الدول التى تحررت فى الآونة الأخيرة . غير أن الحركة قد تكتسب أيضاً أشكالاً أخرى ، وبخاصة فى البلدان التى تفتقر إلى طبقة عاملة متطورة ، أو لا توجد فيها - بالفعل - طبقة

عاملة ، إلى جانب وجود برجوازية وطنية ضعيفة . إن تطور الثورة ، في هذه البلدان ، قد يصحبه حرمان العناصر التي أصبحت برجوازية ، والعناصر الفاسدة ، حرمانها من القيادة . هذا ، على أن تحمل محلها عناصر قوية للغاية ومخلصة لرسالة الثورة . وفي نفس الوقت لا ترضى العناصر للتذبذبة بالاتجاه الثوري ، للتزايد ، في الحركة . ومن أجل هذا قد تنسحب من القيادة . في هذه الحالة قد تشكل التعديلات القيادة التي تدعم القوى الثورية ، قد تشكل بداية مرحلة جديدة .

ومن الممكن تماماً أن يؤدي التوتر الثوري إلى تشكيل سياسي جديد للعناصر قبل أن تحدث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة معينة . ولن يعرقل هذا عملية تطور الثورة . بل إنه - على العكس - لن ذلك - قد يعجل بها ، إذ يدفعها إلى مرحلة جديدة يتحقق فيها كل ما لم يتحقق بعد .

هذه التحولات من مرحلة إلى مرحلة خلال سير البلاد في الطريق غير الرأسمالي يصاحبها لامحالة مضاعفة دور الطبقة العاملة ، وزيادة نفوذها . وكلما سارعت قيادة النضال الثوري إلى الانتقال إلى يد الطبقة العاملة تطورت الحركة على نحو أسرع وازدادت الإصلاحات الثورية عمقا .

الأساس الاقتصادى للدولة الوطنية الديمقراطية

إن تعميق ثورة التحرر الوطنى خلال مرحلة التطور اللاحقة للبلاد يصبح - لا محالة - ظهور القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعى الجديد . وتدعيم هذه القاعدة إن العلاقات الاقتصادية الانتقالية تمشى والطبيعة الانتقالية للدولة . ولكى يتحقق التعاون بين مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الدول الوطنية الديمقراطية . لا بد من وجود بنية اجتماعية - اقتصادية متنوعة . وعلاوة على ذلك فإن الطابع غير الرأسمالى للتطور (كما أوضحنا آنفاً) لا يتحدد بناء على الحقيقة القائلة بأن العلاقات الصناعية الاشتراكية تظهر فوراً ويصبح الطريق موصداً أمام تطور الرأسمالية (وتتطلب هذا فترة طويلة نسبياً تتطور فيها الاشتراكية فى ظل حكم العمال والفلاحين) وإنما تتحدد بناء على الحقيقة التالية : هناك ظروف مواتية تظهر تدريجياً وتخدم هذه الأشكال من الاقتصاد الوطنى . هذا الاقتصاد الذى قد يصبح اشتراكياً . أو يسهم فى الحد من نحو الرأسمالية . إن جوهر التطور غير الرأسمالى يتمثل فى أنه خلال هذا التطور تظهر الشروط التى تكفل وجود هذا الاقتصاد الاشتراكى فى المستقبل .

والنظام الاقتصادى القائم على تزايد قطاع الدولة والقطاع التعاونى بانتظام - أى القائم على قطاع عام للإقتصاد - يمشى . أكثر من غيره مع البنية السياسى والاجتماعى للدولة الوطنية الديمقراطية .

وتتحالف مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الحركة .
هو أساس العلاقات السياسية والاجتماعية فى الدولة الوطنية الديمقراطية
والعلاقات الاقتصادية بهذه الدولة تقوم على التعاون والمناقشة بين مختلف
الأشكال الاقتصادية . ويتمثل تقدم الثورة الوطنية الديمقراطية فى
المهية والنفوذ المتزايد لأكثر العناصر ثورية وإخلاصاً . الطبقة العاملة
والفلاحون . وغيرهم من الكادحين . وفى الحقل الاقتصادى يأخذ هذا
التقدم شكل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى الحد
من العلاقات الرأسمالية وتدعيم الأشكال العامة للإقتصاد .

قطاع الدولة والتعاونيات

إن قطاع الدولة يتناسب — أكثر من غيره — مع الدولة الوطنية الديمقراطية . إنه لا يلبي مطالب طبقة واحدة معينة ، وإنما يلبي مطالب كل العناصر الوطنية التي تنتمي إلى الجهة للتحدة . وقطاع الدولة هو ذلك الشكل من أشكال الروابط العامة الذي يتطور خلال الصراع بين مختلف الاتجاهات داخل الجهة للتحدة . وهو يخدم مصالح البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة .

والبرجوازية الوطنية ترضى بقطاع الدولة طالما أنه يجد من تحكم احتكارات الامبريالية . إنه يحمي الاقتصاد الوطني (خاصة في حالة — وجود احتكارات التجارة الأجنبية) . يحميه من النتائج السلبية التي يسفر عنها اشتراك الدول للتحركة حديثاً في التجارة الدولية في السوق الرأسمالية العالمية . وقد يكون قطاع الدولة (وهذا ما يحدث بالفعل في كثير من الحالات) وسيلة فعالة لتعبئة للوارد الوطنية من أجل التعجيل بتطور أهم فروع الاقتصاد .

هذه الجوانب في طبيعة قطاع الدولة تجد قبولاً أيضاً لدى الطبقة العاملة . وفي نفس الوقت يتمتع قطاع الدولة بالجوانب التي تهتم بها الطبقة العاملة أكثر من غيرها . فهو في اللقاه الأول ، يحدد من مجال العناصر الرأسمالية الخاصة للاقتصاد القومي وهو يخلق ويطور العناصر

الانتاجية ، في قالب تنظيمي يصلح - أكثر من غيره - لعملية التحول إلى الملكية الاشتراكية . وهو يوفر الظروف التي تكفل خدمة التقدم الوطنى والاستفادة من محصلة التجارب التي خرجت بها الدول في حقل التخطيط ، والتصنيع ، وتعاون الصناعات الصغرى وغير ذلك من أشكال التنظيم وصنع الإنتاج بالصيغة الاشتراكية . وتهتم الطبقة العاملة ، بشكل خاص ، بتطوير هذه الملامح في قطاع الدولة . وهى تبذل جهودها لكي تحول بين البرجوازية وبين جعل قطاع الدولة في زواية مهمة في الاقتصاد القومى وتحول دون انكماش دور قطاع الدولة وجعله مجرد سلطة بسيطة وقاعدة خام للمشروعات الرأسمالية الخاصة . أنها تحاول أن تجعل من قطاع الدولة أساساً لتطور الاقتصاد القومى .

وفى البلدان التي تحكمها عناصر موالية للامبريالية الوطنية نجد أن قطاع الدولة نوع من التسوية بين البرجوازية الوطنية والامبريالية، وأنه أحد أشكال رأسمالية الدولة . وفى البلدان التي تسيطر عليها فئات وطنية من البرجوازيين نجد أن قطاع الدولة - وهو شكل من أشكال رأسمالية الدولة - يصلح أساساً للتوفيق بين البرجوازية الوطنية والعناصر التقدمية فى المجتمع . وحين تكون السلطة فى يد ممثلى الديمقراطية الثورية لا يعد قطاع الدولة ذا طبيعة رأسمالية ، وإنما يضع نفسه فى خدمة الطبقة العاملة بأكملها . وإذا زاد الدور القيادى الذى تقوم به الطبقة العاملة ويزداد نفوذها يكتسب قطاع الدولة - بالتدريج - ملامح قد تحول إلى قاعدة مادية لتطور الثورة وتحولها إلى ثورة اشتراكية . ويتحول القطاع نفسه إلى نظام إقتصاد اشتراكى .

وفي الدولة الوطنية الديمقراطية سيعتمد الجوهر الاجتماعي والاقتصادي لقطاع الدولة على من الذي يتزعم الائتلاف بين الطبقات ؟ إن تحول السلطة إلى أيدي الطبقة العاملة قد يحول النظام أيضاً إلى نظام اقتصادي اشتراكي حتى قبل استكمال مرحلة التطور غير الرأسمالي هذا ما حدث في الجمهوريات السوفييتية بالشرق ، وفي جمهورية منغوليا الشعبية ، حيث ظهر قطاع الدولة على الفور ، في شكل قطاع اشتراكي .

والتعاونيات شكل آخر من أشكال التنظيم الاقتصادي العام . وهي تصلح لتلبية احتياجات الدولة التي تمر بمرحلة انتقال . والتنظيم التعاوني يشبه قطاع الدولة ، فهو شكل ملائم من أشكال العلاقات الاجتماعية ، يمكن أن يظهر سواء في الرأسمالية أو الاشتراكية . والنظام التعاوني يحد من العنصر الرأسمالي الخاص ، ومن أجل هذا يسهم في تطوير القوى الانتاجية ، ويحل مشكلة البطالة ، ويخلق للباديء الديمقراطية في حقل الانتاج وإذ ينتشر في كثير من البلدان التي تحررت حديثاً ، يسهل قبوله في المناطق التي لا تزال فيها الروابط الجماعية قوية . وهو يسهم في تأقلم هذه الروابط مع الشكل الاقتصادي الجديد للمجتمع . وفي مرحلة التطور غير الرأسمالي تسهل الحركة التعاونية عملية الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية خلال مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية

تعتبر الدولة الوطنية الديمقراطية شكلاً سياسياً من أشكال التطور الاجتماعي . وهي أفضل من أي شكل آخر . إذ تجعل من الممكن انتقال الدولة للحررة حديثاً إلى الاشتراكية بالطرق السلمية . ومن الأمور السليمة بها أن التحول السلمي لا يعنى توقف الصراع الطبقي وتصفية للتناقضات الطبقية . بل على العكس : إن القيام بالإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الجبارة سيلقى مقاومة من الطبقات العتيقة وسيستحقق بناء على قيام صراع طبقي . أما الجناح الأيمن للبرجوازية . وغير ذلك من العناصر الرجعية الأخرى . فسيعارضون الإصلاحات التقدمية . وسيحاولون جذب البلاد إلى الطريق الرأسمالي . وستضطر العناصر الثورية إلى مكافحة هذه الاتجاهات . ومن الممكن أن تخف حدة الصراع الطبقي إذا باتت العناصر الرجعية معزولة . مما يؤدي إلى إضعاف مقاومتها .

وَجدير بالذكر أن العناصر التقدمية في البلدان المتحررة حديثاً . وعلى رأسها الطبقة العاملة . تسعى وراء أشكال وأساليب لإحداث تغير في العلاقات الاجتماعية . تغير يجعل في الإمكان الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر . إلى نظام أرقى بأدنى حد من التضحيات المادية والاجتماعية . يد أن هذا لا يتوقف على القوى الثورية وإنما يتوقف أساساً على القوى الرجعية وعلى درجة مقاومة البرجوازية . وشكل هذه المقاومة .

وواضح تماماً أن البرجوازية - كطبقة مستقلة - لن يكتب لها العيش في ظل الاشتراكية . ومع ذلك وخلال التحول إلى الاشتراكية فإن الذين يقبلون - من بين البرجوازيين - التعاون مع الطبقة العاملة . أن يشغلوا مركزاً لائقاً في المجتمع الجديد ويجدون من يستفيد من معارفهم وخبرتهم في شئون التنظيم والفئات البرجوازية التي تخلص للحكومة الجديدة، بالرغم من أنها لا تتعاون معها، تستطيع أيضاً أن تشغل مركزاً مناسباً في الحياة العامة للبلاد . وعندما تقوى عناصر الاشتراكية . وتقوى حركة العمال . وتضعف مراكز الرأسمالية في بعض البلدان . فقد يكون من صالح البرجوازية أن تبيع وسائل الإنتاج الأساسية . ويكون من صالح العمال أن يدفعوا ثمنها .



خاتمة

عند عرض برنامج للنضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية تعترض العناصر التقدمية على فكرة الإسراع قدماً إلى الأمام وتخطي مرحلة من مراحل تطور الثورة . من أجل هذا يعتبر التطور غير الرأسمالي مرحلة ضرورية - لا مفر منها - من مراحل ثورة التحرر الوطني . ومع ذلك فإن هذا المطلب ليس قانوناً ملزماً . فإذا كان هناك انسجام مناسب بين العناصر الطبقيّة . وإذا توفر عدد من الشروط الأخرى . فمن الممكن تماماً استكمال المهام الديمقراطية العامة خلال مرحلة الثورة الاشتراكية .

إن برنامج النضال من أجل الديمقراطية الوطنية هو برنامج إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة . إصلاحات يمكن - من ناحية - تحقيقها كاملة كما أنها - من ناحية أخرى - ضرورية من أجل مزيد من التقدم لبناء الاشتراكية .

ولاتزال هناك عقبات هائلة تعترض العناصر التقدمية في الأقطار المتحررة حديثاً . والتي تتجاهد من أجل خلق دولة وطنية ديمقراطية وفي معظم هذه الأقطار نجد أن تأثير الطبقة العاملة على جبهة الشعب لا يزال غير كاف . ليس لهم . بالفعل . تأثير ثوري على الناس . وما زالت الطبقة العاملة . والفلاحون بصفة خاصة . يعانون من التشتت الاقليمي

وعدم النضج السياسى . والتأخر الثقافى . وما زالت هذه العيوب جد خطيرة . بيد أنها عقبات وقتية .

إن الفوارق الهائلة فى المعدلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتطور . والمائلة فى المستعمرات على الأشكال والأساليب والمدى والسرعة التى يتم بها التحول إلى الطريق غير الرأسمالى .

وكل خطوة تخطوها هذه البلاد على طريق التطور غير الرأسمالى ستؤدى - لا محالة - إلى إضعاف الامبريالية . وستحقق للإنسان حلمه القديم . ألا وهو : التصفية التامة لذلك النظام المهيمن . نظام استعباد بعض الدول للآخرى . واستغلال الانسان للإنسان . وبناء النظام الاجتماعى الجديد - أكثر النظم تقدما - على نطاق عالمى .

[انتهى]

tx.
22
1
3

Bibliotheca Alexandrina



0515973

التمن



الناشر وكالات
نوفوسى لارنباء